الجلسة السادسة والثمانون بعد المائة

- **التاريخ** : الثلاثاء 10 شعبان 1421(2000/11/07)
- **الرئاسة** : السيد عادل المعطي الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت** : ثلاث ساعات وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية و40 دقيقة بعد الزوال.
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفهية.

❖❖❖

السيد عادل المعطي رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

أفتتح الجلسة،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات، السيد الأمين.

السيد علي لطفي أمين الجلسة:

قلت توصلت رئاسة المجلس برسالة من السيد الوزير الأول تتعلق بتضمين جدول أعمال مجلس المستشارين وبالأسبقية مجموعة من مشاريع القوانين ستعرض علي اللجن الدائمة، كما توصل المجلس بعدد من الأسئلة الشفوية والكتابية،

- عدد الأسئلة الشفهية 24،
- عدد الأسئلة الكتابية 1.

كما توصلت رئاسة المجلس باستقالة السيد صالح الحمزاوي من فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين،

حضرات السادة،

نشرع الآن في الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة والبالغ عددها 11 سؤالا شفهيا، في البداية لدينا سؤالان تعقبهما مناقشة موجهات للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية، السؤال الأول حول الموسم الفلاحي الحالي للمستشارين المحترمين السادة محمد الجوهري، حمادي عثمون، عمر مجيب، محمد المنصوري، بلخير الخلفاوي وإدريس علام، الكلمة الآن لاحدى السادة المستشارين الذين يرغبون في بسط السؤال، ماكاينش؟

إلى حين يلتحق بنا الإخوان الذين طرحوا السؤال غادي نمرو للسؤال الموالي، السؤال الثاني موجه أيضا الى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول تهييء موسم الحرث للمستشارين المحترمين السيدين محمد الأنصاري وبلحسن خيير، الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

بدون شك أن الرأي العام الوطني وخاصة الفلاحين يتطلعون إلى ما يقوم به ممثلي الأمة انطلاقا من هذه القبة لطرح مشاكله وإسعافهم لمواجهة سنة فلاحية جديدة، وبالتحديد موسم الحرث، وذلك بعدما عرفت بلادنا عدة سنوات جفاف وبالتحديد سنتان من الجفاف القاتل الذي أتى على الأخضر واليابس وخاصة بالنسبة للعالم القروي، الشيء الذي أثر سلبا وبكل ما يمكن أن نقول ونعطي هذا المدلول من السلبية بالنسبة للاقتصاد الوطني، باعتبار أن 20٪ الذي يشكل في الناتج الداخلي الخام الانتاج الفلاحي انما يتعيش منه الاقتصاد بنسبة تفوق 70٪.

وبالتالي وقلوب جميع المغاربة تتطلع الى السماء التي بدأت تجود علينا بالغيث والحمد لله والكل يتمنى أن تكون بداية خير لطمس

آثار الجفاف الذي عانى منه المواطن المغربي، وعانت منه الحكومة كذلك لما خصصته من إمدادات في ما يسمى بالأشطر الشطر الأول والثاني والثالث والبرنامج متواصل للقضاء على آثار الجفاف، ونتمنى أن تسعفنا السماء بالأمطار الغزيرة إن شاء الله ليتغلب الجميع على هذه الآفة، آفة الجفاف، وانطلاقا من هذا كل من هذه المعطيات، الفلاح بصفة عامة والفلاح المتوسط والصغير بصفة خاصة في العالم القروي متطلع بقدرما هو متطلع إلى رحمة الله والى السماء لما تجود به حكومة التناوب من إسعافات لتخفيف العبء عليه ولتهييئ سنة وموسم حرث في ظروف جيدة، ومن أهم المعوقاتْ التي يخاف منها الفلاح حاليا هي أحددها حاليا باختصار في ثلاثة :

1- بالنسبة للمحروقات، ويعرف الجميع ما عرفته المحروقات من ارتفاع مهول، وبالتالي ماهي الإجراءات التي ستتخذها الحكومة للتخفيف على الفلاح من عبء ثقل الفاتورة لمواجهة حاله بعد سنتين من الجفاف؟ وخاصة أنه في الجرف الأصفر وصاحب الجلالة أعطى إشارات قوية للدفع بالاقتصاد وبالفلاحة عندما أشار حفظه الله إلى وجوب تخفيظ كلفة الطاقة بالنسبة للصناعة. نود بهذه المناسبة أن نعرف الإجراءات الإستعجالية والآنية التي ستقوم بها الحكومة في هذا المضمار.

2- قضية البذور بدون شك يعلم الجميع أن الفلاح يكون مضطرا في نهاية السنة الفلاحية أن يبيع البذور بأثمنة محددة من طرف الدولة، والآن يضطر الى شراء تلك الحبوب التي باعها بأثمنة تفوق في بعض الأحيان كثيرا ذلك الثمن الذي باع به البذور باعتبار أنه الآن في أمس الحاجة إليها، وكذلك في بعض الأحيان يتعرض الى قلة الجودة نود أن نعرف الإجراءات التي ستتخذها الحكومة بهذا المضمار لتوفير البذور وبأثمنة معقولة وبجودة لازمة.

3 - النقطة الثالثة وهي على ما أعتقد أهم مشكل وهم قضية القرض الفلاحي، القرض الفلاحي عمدت وبدلت الحكومة عدة مجهودات للتخفيف من عبء ديون الفلاحة بالرجوع إلى ما يسمى بالجدولة، ولكن كيفما كان الحال ورغم تلك المجهودات فبقيت محدودة، الشيء الذي يتخوف منه الفلاح وهو مواجهة مصير لا يعرف كنهه ولا يعرف نهايته إلا الله تبارك وتعالى في انتظار أن مصيره يكون مرتبط بالسماء ولما تجود به السماء من غيث.

وبالتالي فإن تلك الجدولة هي الآن في الحقيقة لازالت تخيف الفلاحة ولابد أن نلتمس ونطلب انطلاقا من هذه القبة وانطلاقا من مسؤوليتنا كبرلمانيين ننوب عن الأمة وانطلاقا كذلك أن الحكومة حكومة التناوب جاءت لتستشعر الفلاح بصفة عامة والفلاحين بصفة عامة وصفة خاصة بأنها الى جانبهم.

ونود أن نعرف من السيد الوزير ومن خلال هذه القبة الرأي العام الوطني عن الإجراءات التي ربما ستحمل لنا بشرى الآن في شخص السيد وزير الفلاحة، الإجراءات التي ستمكن الفلاح من أن يدخل ويبدأ في عملية الحرث وهو في مأمن عن ما يمكن أن يهدده لمستقبله وفي رزقه.

ونتمنى من الله تبارك وتعالى أن يوفق الجميع وأن تجود علينا السماء وأن يجود الله تبارك وتعالى على البلاد والعباد بالخير من عنده، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، أود أن أرجع للسؤال الأول حتى يتمكن السيد الوزير من الإجابة على السؤالين المطروحين السؤال الأول الذي تقدم به السادة المستشارين المحترمين حول الموسم الفلاحي الحالي هم السادة محمد الجوهري، المهدي عثمون، عمر محب، محمد المنصوري، بلخير الخلفاوي وادريس علام.

لا يوجد أي أحد.

الكلمة الآن للسيد. ليس هناك سؤال، هناك سؤال بالفعل ولكن لم نصل بعد إلى السؤال المطروح، الرئاسة عندها سؤالين، الأول يتعلق حول الموسم الفلاحي والثاني حول تهييء موسم الحرث، ثم هناك أسئلة التي سننتقل إليها فيما بعد، حول تكريم المواطن، لا ماكاينش غير موجود، حنا غادين نمشيو بالتدريج، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

إيلا اسمحتوا لي في نطاق نقطة نظام وعندنا سابقة في الأسبوع الماضي وأعتقد أنه في نطاق برمجة الأسئلة هذا سؤال محوري، وفي الأسبوع المنصرم كان نفس المشكل وتغيبت شخصيا لطرح السؤال الذي كان مبرمجا وتفضل السيد الوزير بالإجابة وبقيت جميع التدخلات في نطاق مناقشة الحكومة في شخص السيد الوزير بالنسبة لنفس الموضوع، ألتمس من الرئاسة أن يقع رد على السؤال وإذا التحق بنا

الآخرون كما فعلنا في الأسبوع الماضي أن يكون تدخلات في نفس السياق شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

طيب ماكاين مشكل، الكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة المحترم.

السيد اسماعيل العلوي وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

اتسمت الظروف المناخية التي سادت خلال الموسم الفلاحي بحالة جفاف عن المستويين الفلاحي والهيدرولوجي هم2000-99 مجموع التراب الوطني ولقد أدت هذه الظروف الى إتلاف ما يماهز 4 ملايين هكتار من الحبوب بمختلف المناطق، وهكذا فإن انتاج الحبوب الخريفية للموسم الفلاحي2000-99 لم يتعد 18 مليون ونصف المليون من القناطر أي ما يعادل ٪37 مقارنة مع معدل الخمس سنوات الأخيرة، أما النقص الكلئي فقد ربما يوازي 18 مليون قنطار من الشعير، وعلى مستوى الناتج الداخلي العام وبعد تسجيله لارتفاع ملحوظ سنة 1998 كان الناتج الداخلي سلبيا ب ٪0.7 سنة 1999، ومرد هذا الانخفاظ الى تراجع القيمة المضافة الفلاحية ب٪19.8 بسبب ضعف محصول الحبوب، وذلك نأتج عن الجفاف الذي سجل في تلكم السنة، كما تسبب الجفاف الى سنة 2000 في انخفاظ وتيرة النمو الاقتصادي بما يقارب 5 نقط من الناتج الداخلي الخام وفي تدهور الحساب الجاري لميزان الأداءات ب0.5 نقطة من الناتج الداخلي الخام ولمواجهة هذه الوضعية بادرت حكومة صاحب الجلالة إلى اعتماد برنامج مندمج المكونات للتخفيف من آثار الجفاف يستجيب للحاجيات الملحة لساكنة المناطق المتضررة يتم إنجازه علي مدى 15 شهر ما بين أبريل 2000 ويونيو 2001 وزعت على ثلاثة مراحل، وقد رصد لها كما تعلمون مبلغ 6 المليار ونصف مليار من الدرهم.

وقد سبق للبرلمان بمجلسيه أن تدارس هذا البرنامج في عدة مناسبات سواء على مستوى الجلسات العامة أو على مستوى اللجن المختصة، أعطيت خلالها جميع التفاصيل حول العمليات والمشاريع التي يتضمنها، وكذا المنجزات التي تم تحقيقها، ولحد الآن تم إنجاز المرحلة الأولى من أبريل الى يونيو 2000، الشطر الأول من المرحلة الثانية ما بين يوليوز ومتم شتنبر 2000 وقد تم تسخير 3 ملايير و440 مليون درهم أي ما يمثل ٪47 من الغلاف الاجمالي للبرنامج، وبلغت نسبة الالتزامات المالية ٪95 بالنسبة للمرحلة الأولى، ٪63 بالنسبة للشطر الأول من المرحلة الثانية، مما يعطينا معدلا عاما يساوي ٪77، أما بالنسبة للشطر الثاني من المرحلة الثانية التي تمتد إلي 31 دجنبر وهي فترة جد دقيقة لتزامنها مع انطلاقة موسم الحرث وبداية2000 إنجاب قطيع الأغنام، وقد قررت اللجنة الوزارية الدائمة للتنمية القروية تخصيص مليار و239 مليون درهم، وقد أعطى السيد الوزير الأول تعليماته للقطاعات المعنية من أجل توفير الاعتمادات اللازمة واتخاذ إجراءات ضرورية لانطلاق العمليات المسطرة لها.

وستخصص المرحلة الثالثة التي تمتد من يناير 2000 إلى متم يونيو 2001 لدعم دخل الفلاحين والقرويين في إنتظار موسم الحصاد المقبل الذي نتمنى من العلي القدير أن يكون موسما جيدا، ويمكن تلخيص أهم نتائج برنامج الحد من آثار الجفاف الى غاية 30 شتنبر كالتالي:

- على مستوى التشغيل خلق 10 ملايين يوم عمل أي ٪60 من أيام العمل المرتقبة، ويمثل هذا العدد زيادة قدرها ٪100 مقارنة مع برنامج السنة الفارطة وذلك دون احتساب أيام العمل المنجزة في إطار برنامج الماء الصالح للشرب.
- على مستوى التزويد بالماد الشروب استفادت 335 ألف نسمة من الساكنة القروية من عملية نقل الماء بواسطة الشاحنات، إضافة الى إنهاء أشغال حفر الابار وتهيئة العيون والهادفة الى تزويد 523 دوار تبلغ ساكنتها 183 ألف نسمة بالماء الصالح للشرب.
- على مستوى المسالك تم تخصيص 415 مليون درهم أي ٪30 من الغلاف المالي المخصص لعملية الإثمار والتشغيل الممول عن طريق صندوق التنمية القروية.
- أما فيما يخص حماية الثروة الغابوية بلغ الغلاف المالي المخصص لهذا المحور 176 مليون درهم مكنت من برمجة حوالي 1500 ورش، فتح منها 1450 ورشا مكنت من خلق حوالي مليوني يوم عمل على مستوى صيانة القطعان وحماية الماشية تم توزيع ما يناهز 3 ملايين و600 ألف قنطار من الشعير إضافة إلى

تسويق الأعلاف المركزة والتأطير الصحي للقطيع وعملية توريد الماشية مما ساعد على تخفيض أثمنة الأعلاف والاستقرار النسبي لأثمنة الحيوانات.

وعلى مستوى تزويد الأسواق الريفية بالحبوب تم وضع حوالي 590 ألف قنطار رهن إشارة التعاونيات والمتدخلين الخواص سحبت منها حوالي 520 ألف قنطار، ولم تتعدى المبيعات 6500 قنطار أي 1.2٪.

وأدت كل هذه العمليات الى شيء هام من جهة مكنت من تحسين ظروف عيش عدد من سكان أريافنا، ورفعت من مستوى وعي الرأي العام بقضايا الأرياف وكذا من مستوى اهتمام الحكومة بساكنة بوادينا وأريافنا ومن جهة أخرى حدت من ظاهرة نزوح القرويين إلى المدن وخففت بالتالي من الهجرة الى الحواضر.

أيتها السيدات،

أيها السادة،

نظرا لكوننا عشنا فترات الجفاف امتدت منذ مطلع الثمانينات على نصف العقدين السالفين الثامن والتاسع، ونظرا لكوننا أصبحنا نعي أكثر من ذي قبل أن مناخنا مناخ جاف أو شبه جاف وجب علينا اتخاذ مجموعة من التدابير الإجرائية لمعاكسته آثار هذا المعطى الطبيعي واعتماد استراتيجية مندمجة للتنمية الفلاحية والقروية، وتتمحور هذه الاستراتيجية بالخصوص حول تبني مقاربة جديدة لأنظمة تمويل التنمية الفلاحية والريفية عبر اعتماد ميكانيزمات تراعي عنصر التقلبات المناخية وطابعها الهيكلي.

- ضرورة التحكم في تعبئة وتدبير الموارد المائية تدبيرا حسنا يعتمد الاقتصاد الأقص في الماء مع اللجوء في مرحلة أولى وعلى نطاق واسع الى السقي التكميلي للحبوب.
- اعتماد تصور مجالي بإشكالية التنمية الفلاحية بغية استغلال أنجع لمؤهلات مختلف المناطق.
- ضرورة تفعيل مندمج للبحث والإرشاد من أجل بلورة ونقل التقنيات الملائمة للحد من واقع التقلبات المناخية السلبية- تنويع الأنشطة الفلاحية وغيرالفلاحية بعالم الأرياف- ضرورة التعبئة والمشاركة الفعالة والمسؤولة لجميع الفاعلين المعنيين بالتنمية الفلاحية والريفية، والرفع من نوعية مشاركتهم أكانوا ينتمون إلى قطاعات حكومية أم منتخبين أم موظفين ومجتمع مدني. وقد شرعت الوزارة في العمل على بلورة هذه المقاربة على أرض الواقع حيث أن المحاور السالفة الذكر شكلت الركيزة الأساسية للمخطط الخماسي 2000-2004 ويدخل في هذا الإطار انطلاق برنامج التأمين الحد الأدنى لإنتاج الحبوب الذي يرتكز على عدة محاور يتمثل أهمها في تأمين إنتاج الحبوب وتمويل الفلاحين بعوامل الإنتاج الضرورية وتأطيرهم. ويهم هذا البرنامج في أفق 2002 مليوني هكتار علي الصعيد الوطني منها مليون و 600 ألف هكتار تتواجد بالمناطق البورية الملائمة و 400 ألف هكتار بالأراضي المسقية. ولتدعيم هذا البرنامج سيتم الشروع في إنجاز برنامج السقي التكميلي على مساحة 30 ألف هكتار في إطار تشاركي مع الخواص وبدعم من الدولة بأهم مناطق إنتاج الحبوب: الشاوية وسايس ودكالة والغرب وتادلة.

كما أن هناك مجموعة من التدابير في طور الدراسة والبحث سنعرضها في إبانها على أنظار السادة البرلمانيين.

السيدالرئيس،

يتميز الموسم الفلاحي الجديد بإنجاز السنة الثانية من برنامج التأمين حدا أدني من إنتاج الحبوب وانطلاق العمل ببرنامج إعادة تأهيل قطاع القطاني بهدف تثمين وإثمار الإمكانات الإنتاجية بالمناطق البورية الملائمة والمسقية، وتهم التدابير الأولية المتخذة من طرف الحكومة لانطلاق الموسم الفلاحي 2000-2001 المجالات التالية :

1 - إعادة جدولة مستحقات ديون الفلاحين بالمناطق البورية والمسقية المتضررة من ضعف مياه السقي: تافيلالت، ملوية، وحوض بهت على مدى سبع سنوات وبفوائد مدعمة من طرف الدولة بنسبة تتراوح ما بين نقطة وخمس نقط.
2 - مواصلة العمل بنظام تأمين الحبوب ضد آفة الجفاف على مساحة 300 ألف هكتار مع تحمل الدولة 40٪ من الانخراطات وقسط من التعويضات.
3 - دعم أثمنة بذور الحبوب بما قدره 65 درهم للقنطار بالنسبة للإنتاج الوطني و280 و240 درهما على التوالي بالنسبة للبذور المستوردة من القمح الصلب والشعير، وقد توفير ما يناهز مليون

قنطار من البذور وبأثمنة في أدنى مستوب لها خلال العشر سنوات الأخيرة.

4 - تخفيض أثمنة الأسمدة الفوسفاطية بنسبة تتراوح ما بين 7٪ و14٪ حسب الأنواع.

5 - عدم تطبيق الزيادة التي كان من المفروض أن يعرفها (الكازول) ابتداء من شهر أكتوب، والتي تقدر بحوالي 22٪ علما بأن الزيادة التي يفرضها ارتفاع الأسعار الحالية في السوق العالمية، لم تنعكس على المستهلك بالنسبة لهذا الشهر شهر نونبر وتخفيض الطاقة الكهربائية بنسبة 17٪.

6 - مواصلة دعم اقتناء الآلات الفلاحية عبر منحة الاستثمار بالنسبة للجرارات والاعانات بالنسبة لآلات البذر والمعالجة.

7 - انطلاق برنامج السقي التكميلي لفائدة الحبوب والعمل على وضع نظام تحفيزي لتسريع تبني تقنيات الرأي الموضعي.

8 - مواصلة تنفيذ البرنامج المتعلق بإغاثة الماشية، خاصة من خلال توزيع الشعير والمواد العلفية المدعمة مع الأخذ بعين الاعتبار الفترات الحساسة والمتمثلة على الخصوص في فترة الولادة، وشهر رمضان المبارك والتهييء لعيد الأضحى المقبل.

9 - الشروع في المفاوضات التقنية مع الاتحاد الأوروبي من أجل توفير الشروط المناسبة لضمان ولوج صادراتنا الفلاحية الأسواق الأوروبية، ودون احتساب كلفة الكازول التي تحملت الدولة من خلال صندوق المقاصة بالنسبة لشهر اكتوبر درهم و27 سنتيم للتر، ودون احتساب المبالغ المخصصة لمحاربة آثار الجفاف خلال هذا الموسم والتي تقدر بأزيد من 3 ملايير درهم تصل الكلفة الإجمالية لمجموع تدابير الدعم التي أشرت إليها إلى حوالي 730 مليون درهم موزعة كالتالي:

- معالجة مديونية الفلاحين 120 مليون درهم.
- التأمين الفلاحي 152 مليون درهم.
- دعم أثمنة البذور 71 مليون درهم.
- دعم السقي 160 مليون درهم.
- مواصلة برنامج إغاثة الماشية 270 مليون درهم.

وكتقييم أولي لهذا البرنامج يتضح فيما يتعلق بمعالجة مديونية الفلاحين أن عملية إعادة الجدولة لم تعط النتائج المتوخاة منها، فقد بقيت نسبة تسديد الديون منخفظة كما لم يرتفع عدد الفلاحين الذين تم تسجيل تمويله، وقد أوضحت الدراسات المنجزة بأن هذا الوضع مرده بالأسباب الى عدم ملاءمة الآجال المقررة مع الداخل الحقيقي للحيازات الفلاحية، ووعيا منها بالطابع الاستعجالي الذي يكتسيه تحسين ظروف تمويل الفلاحين فإن الوزارة بوصفها الوصية على قطاع الإنتاج الفلاحي والتنمية القروية منكبة على دراسة حلول جذرية لهذا المشكل من خلال تسديدات على المدى البعيد 20 سنة على الأقل وبنسب فوائد مدعمة من طرف الدولة، نتمنى أن يتكلل مجهودنا هذا بالنجاح لما فيه خير الفلاحة والفلاحين.

السيد الرئيس،

لقد بلغت المساحات المحروثة إلى حدود 3 نونبر 2000 حوالي مليون و400 ألف هكتار، أما مبيعات بذور الحبوب فقد بلغت إلى حدود3 نونبر الماضي حوالي 438 ألف قنطار مقابل 238 ألف قنطار خلال الموسم الفارط و170 ألف قنطار خلال الموسم الفلاحي 96-95 وكان موسما قياسيا و162 ألف قنطار كمعدل الخمس سنوات الماضية، وهو مؤشر يدل على شيئين:

1 - انعدام مدخر من البذور لدى المزارعين نظرا لآثار الجفاف.

2 - يثير الانتباه هذا المؤشر إلى كونه يبعث على التفاؤل ويترجم مدى استعداد الفلاحين على إنجاح الموسم الحالي.

وفيما يخص الأسمدة فإن المبيعات الإجمالية يتم تقديرها بناء على المعطيات الواردة من شركة (فرتيما) وحصتها في السوق الداخلي، وهكذا إلى حدود 3 نونبر 2000 بلغت مبيعات أسمدة العمق 149 ألف طن مقابل 167 ألف في نفس الفترة من الموسم الفارط أي بنقص يناهز 5٪.

ومن المرتقب أن تعرف هذه المؤشرات تطورا إيجابيا وسريعا خلال الأسابيع القليلة المقبلة بالنظر للتساقطات المطرية الهامة التي عرفتها مختلف المناطق شمال سلاسل الأطلس حيث ثم والحمد لله تسجيل فائض مطري بهذه المناطق مقارنة مع سنة عادية، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التدخل في إطار... تفضل السيد.

المستشار السيد الصوالحي بوزكري:

إذن انتظر فريقي لأن فريقي من الفرق التي كانت طرحت هذا السؤال المحوري ولم تسمح لنا الظروف بالالتحاق في الوقت المناسب، فحضرنا والسيد الوزير يجيب عن هذا التساؤل، أريد أن أقول لكم السيد الرئيس أننا نحتفظ بحقنا بحيث المدة في المشاركة في المناقشة بما في ذلك مدة إلقاء السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

الرئاسة لا ترى أي مانعا في طرح سؤالكم، ماشي مشكل.

هناك تعقيب للسيد المستشار.

قبل أن ننتقل إلى المناقشة لابد أن وردت على الرئاسة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان حول السؤالين الشفهيين اللذين يخصهما لهذه الجلسة والمتعلقان بالسيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن المكلفة بأوضاع المرأة ورعاية الأسرة والطفولة إلى جلسة لاحقة.

الأن ننتقل إلى مداخلات السادة المستشارين ممثلي فرق المجلس حول الأسئلة المطروحة على السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية.

في البداية أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، فيتفضل أحدالسادةالمستشارين.

السيدالمستشار:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

فعلا السيد الوزير ما أجبتم به المجلس الموقر كان بالنسبة للفلاح في الحقيقة هاذ الشي يقال، كان مجرد برنامج سابق، الناس اللي طرحت السؤال، الإخوة اللي طرحوا السؤال تيتساءلوا على الجديد أما الشي اللي تقال قبل راحنا عارفينو السيد الوزير.

ولهذا عندنا بعض الملاحظات -السيد الوزير- فيما يخص هذه المناقشة اللي غادي نتقدم بها باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في إطارالمناقشة الخاصة بالسؤال المتحور حول الموسم الفلاحي الحالي لأستعرض بعض النقط ذات الطابع الاستعجالي والتي تستدعي التدخل للحسم في بعضها وإتخاذ قرار فوري في بعضها الآخر مع تفعيل بعض النصوص والإتفاقيات لتجاوز هذه الظرفية الفلاحية حتى نكون صادقين في خطابنا وعمليين في برامجنا الخاصة للفلاحة العالم القروي حتى لا يبقى العالم القروي أو العالم الريفي كما أشرتم السيد الوزير الى شعار نتداول فيه في مجالات سياسية أو حملات انتخابية.

السيد الوزير المحترم،

إن انطلاق الموسم الفلاحي انطلاقة تشجيعية يفرض على الحكومة اتخاذ تدابير وإجراءات عملية تمكن الفلاح من المزيد من العطاء التضحيات حتى نستشعر الاهتمام ونحفزه على التحدي والانتاجية، ومن أهم العوائق التي تحول دون انطلاقة موفقة نجد - مثلا الوزير- ديون القرض الفلاحي التي أصبحت تهدد الفلاح وتثقل كاهله بحكم توالي سنوات الجفاف.

السيد الوزير،

أشرتم في جوابكم على أن الجفاف لمدة سنتين، فكاين الجهات مثلا الجهة الشرقية راه الجفاف أصبح عاديا، أما الامطار حالة استثنائية في الجهة الشرقية، فبالنظر الى عدد الزبناء المستفيذين مثلا في القرض الفلاحي نجد أن زبونين يستحودان على نصف المبلغ المقترض لاداعي لذكر إسمهما السيد الوزير، في حين أن مجموع الفلاحين المتعاملين مع مؤسسة القرض الفلاحي يتقاسمون النصف الباقي، وأنتم السيد الوزير,على علم بهذا الملف وللمزيد من التوضيح مثلا فمبلغ 500 مليار الذي قدمته الدولة في إطار تشجيع الفلاح وإعادة الجدولة هذا ماكان السيد الوزير يخدم القطاع الفلاحي أكثر مما كان يخدم المؤسسة في حد ذاتها.

هاذ إعادة الجدولة اللي درتو السيد الوزير واش نعفيو الفلاح ب10 آلاف درهم، كاين الفلاح اللي عندو غير 10 آلاف درهم و100 درهم ماعفيناهش. هاذ الإعادة ديال الجدولة، هاذ الديون اللي تثبت على هاذ الفلاح في حدود 10 آلاف درهم، راه هاذ الفلاح كاين اللي أخذ غير 2000 درهم، تفاقم الفوائد بلغ العدد حتى ل 10 آلاف درهم، ولهذا أنا أعتبر أن هذه وسيلة بواسطة القرض الفلاحي باش يسترجع الديون اللي كان في الحقيقة ميؤوس بها، باش يسترجعها أخذت الدولة هذه المبادرة في نطاق 500 مليار التي قدمتها الدولة كدعم للقرض الفلاحي لا يخدم مصلحة الفلاح بقدر ما يخدم مؤسسة القرض الفلاحي لإسترجاع ديونها، أما مسألة إعادة الجدولة فالكل يعلم ماتختزنه من زيادة على الفلاح رغم الفوائد التي تطبق على الملفات بحكم اعتماد النظام البنكي فإننا نطالب بإعادة جدولة ديون الفلاحين بفائدة تفضيلية وطويلة الأمد حتى يتسنى للفلاح أن يسترجع فيها أنفاسه لكي يؤدي ما عليه من الديون، هذا بالإضافة الى توفير البذور وإعطائها العناية القصوى بجميع أصنافها، وتجدر الإشارة مثلا هناك السيد الوزير أشرتم في الجواب على عدد القناطر التي وزعت في جميع المراكز مناطق التي حباها الله بالأمطار الأخيرة بالجهة الشرقية والجهة الشمالية راه مالقاوش الشعير السيد الوزير، درنا اجتماع مع الممثلين ديال (صوناكوص) قال لك الشعير ياالله 7000 قنطار اللي جابت الدولة المغربية كلها، راه عندنا مسجلة في المحاضر.

ولهذا أنتم تعرفون- السيد الوزير- المنطقة الشرقية والمنطقة الريفية المنطقة الشمالية كلها كيستعلموا ٪70، وهذه دراسة راها عندكم ديال المادة ديال الشعير، ولهذا الشعير راه في اقليم الحسيمة - السيد الوزير- وصل حتى ل 600،550 درهم وما القاوش الناس باش يزرعوا، المادة ديال الشعير اللي كنتكلم عليها. أما البذور الأخرى راه متوفرة، العناية القصوى بجميع أصنافها، وتجدر الإشارة إلى أن إستيراد البذور كلف الميزانيات العامة 250 درهم للقنطار كإعانة للبذور المستوردة المسجلة بالسجل الرسمي، وقد كان المغرب يعتبر من الدول المصدرة مثلا للقطاني في حين نجده اليوم يستوردها بالعملة الصعبة.

وهنا نتساءل عن سر هذا التحول السلبي مما يؤكد مرة أخرى دعوتنا إلى دعم البحث العلمي والجمعيات المهنية المهتمة بهذا الجانب، أما الضريبة المفروضة على استيراد البطاطس- السيد الوزير- والتي تحدد في ٪40 نعتبرها مكلفة يجب مراجعتها مع العمل على حث وتحفيز الفلاح على استعمال البذور المختارة بخلق برامج هادفة ومتكاملة لهذه الغاية.

السيد الوزير المحترم،

لا يعقل أن يكون المغرب من بين الدول المنتجة على هذه الأسمدة ويعمل على تخفيض ثمن الأسمدة التي تنتج محليا بنسبة ٪10 في حين أن الأسمدة المستوردة تم تخفيظها بنسبة ٪56، لا يعقل الأسمدة التي ننتجها في المغرب حفظنا فيها ما بين ٪7و٪14 كما أشرتم السيد الوزير، والأسمدة اللي كتجيبوها من الخارج خفضنا فيها ٪56 هذا واحد التناقض السيد الوزير كنشوفوه.

أما بخصوص المحروقات فإننا ندعو الى تفعيل الميثاق المشترك الذي أبرم بالقنيطرة في شهر ماي 96 وكذا تعميم التأمين بصيغ تستجيب والتباين الجغرافي لجميع مناطق البلاد، وفي مجال استغلال المياه استغلالا معقلنا، فإن الضرورة تستدعي تشجيع كل وسائل السقي المتطورة بدعم محترم يمكن من توسيع دائرة استعمالها من جهة، ويجنب الاستعمال العشوائي للماء من جهة ثانية، كما أن لعملية استصلاح الأراضي وقعا إيجابيا على إنتاج الحبوب وتحقيق الأمن الغذائي في البلاد.

- السيد الوزير المحترم،

لقد كان لتصريحكم الأخير بإحدي قنوات التلفزة حيث صرحتم بأن المغرب ليس ببلد فلاحي ردود فعل متفاوتة، وهناك نستحضر ما جاء في خطاب العرش حينما زف صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده بشرى وجود مادة البترول بالمغرب، وأكد جلالته على توظيف جزء من عائدات لخدمة وتطوير المجال الفلاحي برمته، لذا فإننا نريد توضيحكم بخصوص الإشارات التي تقدمنا بها عموما مع التوضيح الكافي للتصريح الذي صرحتم خصوصا إذا علمنا أنه إذا أصبح المغرب بلدا غير فلاحي ستفرض علينا التبعية في تحقيق الأمن الغذائي وأنتم تعلمون ما يترتب عن هذا، وشكرا السيد الوزير، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

الآن الكلمة لفريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن، تفضل أحد.

المستشار السيد محمد المنصوري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

فريق الحركة الوطنية يتفق على ماجاء بلسان المستشارين الذين سبقوما في تدخلاتهم ومشكلة الفلاحين ومشاكل الفلاحين معروفة لدى الجميع. نتساءل في فريق الحركة الوطنية عن جدوى هذه الأسئلة والأجوبة ديال السادة الوزراء لأنه في بداية الدورة الخريفية إلا ويثار مشكل الموسم الفلاحي، وتطرح تقريبا نفس الأسئلة وتكون تقريبا نفس الأجوبة ربما بصيغ مختلفة ولكن نلامس الموضوع بكل جدية يجب أن نضع أنفسنا مكان ذلك الفلاح سواء كان صغيرا أو كبيرا لنحس بما يحس به ونعرف عن قرب المشاكل التي يتخبط فيها وسيتبين لنا إذاك أن أسئلتنا وأجوبة السادة الوزراء المعاقين علي وزارة الفلاحة في واد ومتطلبات الفلاحين في واد آخر. قد نتحدث عن الإجراءات التي اتخذت لمحاربة آثار الجفاف، وقد نطرح جملة من الأفكار عن الموسم الفلاحي الجديد ولكن على أرض الواقع نجد أن نسبة قليلة من الفلاحين هي المعنية بأسئلتنا وأجوبة الحكومة، أما الغالبية العظمى فلا تصلها لا إعانات ولا مساعدات ولا مواد علفية لماشيتهم ولا ماء شروب وديون القرض الفلاحي تثقل كاهلهم لا... يسمعون أو يشاهدون عبر شاشة التلفزة من يقرر بإسمهم والإعانات التي توزع باسمه.

السيد الوزير،

نريد منكم أن تدافعوا عن قطاعكم بكل ما أوتيتم من حزم وجدية وتقوم بزيارات ميدانية من اختياركم وليس التي قد تبرمج لكم، إسألوا بأنفسكم الفلاحين حتى الكبار منهم، وإذاك نحن متأكدون في الحركة الوطنية الشعبية بحكم احتكاكنا المباشر مع العالم القروي أنكم ستفاجئون بالأوضاع المأساوية التي تعيشها البادية، سكان البادية هم أناس صبورون ولكن إلى متى سيستمر صبرهم؟

كل ما نطلب منكم هو أن تنفذوا التعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي يحاول جاهدا أن يزرع بين المغاربة قيم التضامن والتآزر واستئصال الفقر والاهتمام بالطبقة المعوزة، والفقر والفقراء أغلبيتهم من العالم القروي وجزء منهم هاجر إلى ضواحي المدن الحكومة عازمة على تحديث الاقتصاد الوطني ومساعدة المقاولة فمقاولة الفلاح هي الأرض يصلحها ومكنوه من آليات لخدمتها حتى تصبح منتجة نسمع من الحكومة عن عدة إعفاءات ضريبية وجمركية وغيرها، أعفوا الفلاح على الأقل من فوائد القرض الفلاحي، نسمع عن محو الأمية، أية أمية أكثر من الحرث بالمحراث الخشبي وجلب الماء على بعد مسافات والإضاءة بالشمع والسفر في المسالك، إضافة الى الإدارة والقضاء الذين حتى الآن لم ينصفا العالم القروي من قلة الإمكانات المادية والبشرية، نتمنى السيد الوزير أن تدافع عن قطاعكم وإذا استمرت الوضعية على ماهي عليه فغدا لا يبقى لا فلاح ولا فلاحون، أملنا أن نرجع في الموسم المقبل... من جهتكم التي نتمناها أن تكون صادقة وعلى أرض الواقع لامن خلال المناظرات والاجتماعات.

وأريد السيد الوزير أن أضرب مثلا بما جرى في مدينة ميدلت لما قمتم بالزيارة هناك، وكان من المفروض أن تجتمعوا مع الفلاحين والسكان لإيجاد حل مشكلة تزويد الماء لضيعات التفاح، شاهدتم السيد الوزير عن كثب الحالة التي وصلت إليها تلك الضيعات وأشجار التفاح، إلا أنه كان من المفروض باش غادي يكون ممثل إيلا ماكانش السيد الوزير ممثل وزارة التجهيز، لاحظنا السيد الوزير على أن وزارة التجهيز قاطعت ذلك الاجتماع اللي كنتم فيه شخصيا، كان فيه وزير التجارة، كان وزير الصيد البحري بحيث أن هو من المنطقة وكانوا ممثلين عن الوزارة، فهذاك الاجتماع فشل، والهيئات والجمعيات اللي هما كانوا تماك اللي هما ضيعوا الوقت ديالهم وضيعوا الأموال ديالهم وتجي وزارة التجهيز بعدما عملت المشكلة في تاونات والقضية المعروفة ديال مراكش تقاطع الاجتماع اللي هو قرروه وعملوا به السيد الوزير وماجا حتى ممثل ديالهم من ذيك الوقيتة لدابا واحد العدد كبير نتاع الضيعات والأشجار مات وكان المنتخبين والمجلس الإقليمي كان مستعد لكي يعطي يد المساعدة المادية والمعنوية باش تحل هذيك المشكلة ونتأسف أن وزير التجهيز مايحضرش هذاك الاجتماع، وشكرا.

والسؤال اللي بغيت نطرحو لك السيد الوزير، لما حضرتم تلك المشكلة أشنو اللي عملتو، واش علمتو الحكومة؟ واش علمتو الوزير الأول؟ أشنو هم الإجراءات اللي عملتو ضد وزارة التجهيز؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

السادة المستشارين سأرفع الجلسة طبقا للقانون الداخلي لمدة 10 دقائق لأداء صلاة العصر.

.... بسم الله الرحمان الرحيم،

نستأنف الجلسة،

الكلمة لفريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الصوالحي بوزكري:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

فريقي كان من الفرق التي وضعت هذا السؤال المحوري إيمانا من فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية إيمانا منه بأهمية الموضوع وبظرفية الموضوع، ذلك أن الموسم الفلاحي يكتسي بالنسبة للرأي العام خصوصا في الوسط القروي، وبالنسبة للحكومة كذلك يكتسي أهمية بالغة باعتبار الانتاج الفلاحي من خلال الحبوب والماشية يمثل أرقام مميزة داخل الخام، وأن السنوات العجاف يكون لها تأثير سلبي جدا على الاقتصاد الوطني بينما السنوات القطاف يكون معدل التنمية يصل إلى رقمين،

السيد الوزير،

توالي مواسم الجفاف كما ذكرتم في كلمتكم يفرض في حد ذاته تحضيرا استثنائيا لهذا الموسم لأن الموسم الفلاحي السابق كان موسما كارثيا والموسم الذي سبقه كان دون المتوسط فمن هذا المنطلق نجد أن الظروف المادية والمعنوية للفلاح مهما كان حجمه كبير أو صغير أو متوسط ظروف جد صعبة إن لم نقل مقلقة ومزعجة.

السيد الوزير،

نريد أن نشارك في هذا النقاش من خلال مجموعة من التساؤلات والنقط الجد الموجزة:

تحضير الموسم الفلاحي هذه السنة طرح ويطرح مسألة البذور نظرا كما تعلمون للموسم الفلاحي السابق وما سبقه، البذور تطرح نفسها على المستوى الكمي وعلى المستوى الكيفي وعلى مستوى الأثمان، البذور تطرح نفسها من خلال مادة الشعير، الشعير الغير موجود، الشعير الذي يبلغ ثمنه في الأسواق دون النظر الى مواصفته يبلغ ثمنه مستوى جد عالي ولا يستطيع الفلاح أن يقتنيه للشروع في الموسم الحالي، الموسم الفلاحي يطرح نفسه من خلال الأسمدة وأثمنتها والعارف بهذا المجال يطرح دائما السؤال أن بلادنا تنتج الأسمدة، فكيف يعقل أن تكون هذه الأثمنة في هذه المستويات؟ هذه أسئلة مشروعة بالنسبة للفلاح، الموسم الفلاحي يطرح نفسه من خلال أثمنة الكازوال (Gasoil) الفلاحي، السيد الوزير، أثمنة الكازوال الفلاحي لماذا لم تقدم الحكومة على أي إجراء في هذا الباب، والكل متفق على هذه الأثمنة جد مرتفعة بالمقارنة مع جميع الجهات الإقليمية؟ بطبيعة الحال كان إجراء ملكي سامي مس الكهرباء الفلاحية لكن الكازوال الفلاحي بقي متروكا بشموليته.

الموسم الفلاحي يطرح نفسه من خلال التمويل بحيث السيد الوزير نعلم وتعلمون أن القرض الفلاحي يتوجه توجها خطيرا، وهو يتوجه نحو إحداث أو تنظيم نفسه على شاكلة S.A شركة مجهولة، فهل معنى هذا أن هذه المؤسسة التي أنعشت هذا القطاع ستحول الى بنك؟ وفي هذه الظروف ربما سيكون الجواب كما جاء على لسان أحد المتدخلين وهو إيمان الحكومة بأن المغرب ليس ببلد فلاحي وهذا خطأ جسيم وخطير، ويذكرنا بمواقف لسنوات الستين حيث كان يقال يجب أن نعطي الأسبقية إلى التصنيع لأن المغرب ليس ببلد فلاحي، في ذلك الوقت توجه المغرب الى إنشاء السدود، وهذه السدود هي التي تكون الآن الإنقاذ للبلاد، إذن ألا يكون هناك حنين الى تلك المواقف التي أثبتت الأيام أنها مواقف خاطئة، التمويل كذلك يطرح نفسه من خلال المبالغ الهزيلة التي تمنح إلى الفلاحين خصوصا الصغار لانطلاقة الموسم الفلاحي، ويطرح نفسه في هذا المجال كذلك من خلال التوقفات في تمويل الموسم الفلاحي الحالي بحيث أن هناك تعليمات- السيد

الوزير- تصدر إلى الصناديق شفويا «وقف حتى تروى مزيان» هذه تعليمات سارية ويعمل بها وتطبق وحاليا صناديق موقفة في التمويل ريتما يطمئن القرض أن الأمطار تساقطت بكميات كافية.

هذا واقع السيد الوزير، نخاطبكم من خلال الواقع الذي نعيشه يوميا، إعادة الجدولة في الحقيقة هذا واحد الدواء اللي تنعطيوه مسكن اللي تنعطيوه على موعد أن من هنا الى مدة متوسطة يتعين عليه أن يرد الأصل رائد الفائدة، إذن فهو إثقال كاهل الفلاح مؤجل، كما يطرح مسألة مساواة الفائدة المطبقة في مجال إعادة الجدولة، فنحن لا نؤمن أن هناك فلاح كبير وفلاح صغير لما يحل الجفاف فهو يضرب الجميع ويتأثر به كثيرا ما تسمونه بالفلاح الكبير، وبذلك نعتقد أن مجهوذ الحكومة في هذا الباب يجب أن يكون له مدلول وطني ويسير باتجاه المساواة، وأصل السيد الوزير الى نقطة أخرى لها علاقة بظروف الانتاج وهي التأمين الفلاحي، التأمين الفلاحي السيد الوزير كرستم المقولة أن هناك مغرب نافع ومغرب غير نافع، فلما يتقدم الفلاح إلى القرض ويرغب في المشاركة في التأمين يواجه بأنه يوجد في منطقة محرومة، بينما فلاح آخر يوجد في منطقة نافعة فيستفيذ من التأمين، هذا التأمين الذي تساهم فيه الخزينة العامة- السيد الوزير- فكيف يعقل أن الخزينة العامة اللي هي أموال المغاربة كاملين تساند فلاح وتحرم فلاح آخر؟ فإذا كان هذا الفلاح المحروم لا يمارس الفلاحة فبأي شيء يتعيش؟ فلماذا يستمر هناك؟ إذن يجب أن نقول لا عليك أن تغير المهنة أو يجب علينا أن نعمل لنغير المهنة، غهناك مناطق تتعيش بالماشية والكلأ والربيع هو المنتوج بمثابةالحبوب في هذه المناطق، فإن كانت هذه المناطق مختصة في الماشية وفي الكلأ يجب أن نعطي له فرصة تأمين الكلأ لما شيته في المقابل لتأمين الحبوب لفائدة الفلاح الآخر لأن هذا هو المنتوج ديالو، هذا هو المدخول ديالو، هذا هو العيش ديالو، هذه هي الوسيلة باش يستمر في العيش هناك.

فلذلك نتطلع أن تتدارك الحكومة هذا التوجه الذي نعتقده توجها خاطئا وغير منصف، خصوصا وأنه يطرح مسألة العدالة في توزيع المدخول الوطني فلا يمكن أن نساعد فلاح ونحرم فلاحا آخر، يطرح نفسه الموسم الفلاحي- السيد الوزير- من خلال صندوق التنمية الفلاحية الذي يمنح منحا على الإنتاج لا يعطي هبات وإنما يعطي منحا لمن أنتج كذا وكذا أو استعمل وسائل كذا وكذا، فهذا الصندوق عاجز لحد الساعة لأن المبالغ التي يحتويها مبالغ هزيلة ولا تستطيع أن تواجه جميع الملفات المطروحة عليه وهناك انتظارات تفوق السنوات فهل يمكن أن نقول أنه في هذه الظروف نشجع ظروف الانتاج والصندوق المعد لتشجيع وسائل الإنتاج عاجز من حيث الإعتمادات التي يتوفر عليها، كما يطرح الموسم الفلاحي كذلك الأعلاف، الأعلاف- السيد الوزير- الموجهة إلى الماشية، الأعلاف- السيد الوزير- توقفت منذ أكتوبر الأعلاف المدعمة توقفت منذ أكتوبر فهمنا أن الحكومة كانت تعتقد أن الأمطار ستتهاطل وأن موسم الربيع الى غير ذلك وأن الفلاح سينصرف الي غير ذلك، لكن هذا لم يتحقق مع الأسف.

فالأعلاف بالنسبة للماشية كما قلت والماشية هي نصف أو أكثر من المدخول الذي يمثله الحبوب هي بنك ديال الفلاح خصوصا أن هذه الماشية السيد الوزير راها تحضر ويتم إعدادها لمناسبة عيد الأضحى، وحذاري أن يكون تجاهل ضد الفلاح فيما يخص موسم عيد الأضحى لأن الكساب هنا ينتظر أنه من خلال الماشية التي يحضر سيؤدي ما عليه من ديون وسيتدارك النقص في التمويل الذي لم يأت من الحكومة، لذلك فإننا ننذر منذ الآن خصوصا فيما يخص الإشاعات التي تروج حول هذا الموضوع، وأود من الحكومة أن تكون واضحة، وأخيرا فالبرنامج الحكومي لضمان حد أدنى من المنتوج يبقى في نظرنا السيد الوزير يبقى نظريا ويبقى طموح، ومن خلال ماذكرت من ملاحظات أظن أنه لا يمكن أن يتحقق، ولذلك قبل أن أختم أوصيكم السيد الوزير إذا سمحتم أنه ينبغي أن نومن بأن المغرب بلد فلاحي، وانطلاقا من هذا الإيمان يمكن أن نبني وأن نتصور وأن نضع برامج في مجال الفلاحة، أما إذا كان هذا الإيمان مذبذب فستكون الطامة الكبرى بالنسبة للبلاد، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الآن الكلمة للفريق الاستقلالي، نحاولو نسقو لأن هذا الموضوع حساس بالنسبة للجميع، نتمنى بأن الإخوان يضبطوا الوقت.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

مشاركتنا في المناقشة حول السؤال المحوري الذي يتعلق بموسم الحرث لهذه السنة، وجوابا على مداخلة السيد الوزير أؤكد على أن نسبة المساحات المحروثة إلى غاية اليوم هي ضعيفة وغير مشجعة الشيء الذي يؤثر سلبيا على المحاصيل المنتظرة من هذا الموسم لا قدر الله بحيث كما جاء على لسانكم السيد الوزير كاينة مليون و400 ألف هكتار اللي هي محروثة إلى اليوم مع العلم أنه بلادنا كنحرثو 5 الملايين أو 6 الملايين ديال الهكتارات يالله دابا المساحة ديال ٪20أو٪25 في هذا الوقت بالذات هذا يدل على شيء أنه السيولة عند الفلاح ماعندوش وأنه ماقادرش يحرث بلادو وأن نسبة الحرث هاهي ضعيفة جدا، وكما تعلمون السيد الوزير هو كيف ماكانوا كيقولوا الأولين الحرث بكري بالذهب مشري وكيف ماكيقولوا الأولين احرث بكري وسير تكري، هاذ الحرث بكري عندو معنى آسيدي، يمكن لي نشرحو هنايا لأنه يغيب على بعض الأذهان على بعض الناس أنه كيخص الحرث بكري، علاش؟ لأن المغرب هو يوجد في منطقة شبه جافة من الكرة الأرضية وأن التساقطات كتكون ضعيفة وأن العام كيبدا يسخن بكري ابتداء من شهر 2 إلى 3 لهذا خصنا نزرعو بكري باش ملي تطلع الحرارة الناس ذيك الساعة النمو ديال الزرع يصل لأنه عادة Le cycle ديال الزرع ماكيتعداش 100 يوم.

ولهذا الكميات اليوم خصو يكون ينمو فيها في ظروف طبيعية لهذا خصنا نحرثو بكري ونهيئو الوسائل للحرث بكري، هذه السنة آسيدي راحنا غادين ماتلين، راه الموسم غادي مذبذب من نهارو لأنه يالله مليون و400 ألف هكتار محروقة، علاش مانكونوش حارثين كلشي بلادنا هاذ الوقت هذا؟ لأن موسم الحرث هو هذا ووقت البدر هو هذا تبقى لنا عملية البذر خصنا نبداو فيها من دابا إذن هذا يدل على خلل ما في السير العادي، كذلك السيد الوزير كمية البذور المختارة غير كافية، وخاصة في بعض الأنواع المطلوبة، الشعير مانتكلموش عليه ماكاينش راه الاخوان اللي سبقوني قالوا مايكفي في قضية الشعير 500 أو 600 درهم وماكاينش، ولهذا كما لا يخفي عليكم السيد الوزير هناك خطة وطنية للبذور كما لا يخفي عليكم السيد الوزير هناك خطة وطنية للبذور اللي الوزارة مشكورة قامت بها تسمى خطة وطنية للبذور وهذه الخطة أعطت باش خصنا نوصلو لواحد 2 الملايين ديال القناطر، اللي خصنا نوصلو لها وتكون مدعمة باش المغاربة أو الفلاحة يستعملوا البذور المختارة، الاستعمال ديال هاذي عشرين عام ماكانش كيتعدى 600 ألف قنطار، يالله كنغطيو ٪11 من المساحات المزروعة بالبذور المختارة بينما الدراسات والتوصيات الصادرة في هذا الباب وخاصة المنظمة العالمية للتغذية متوصي على الأقل خصنا البلدان التي هي سائرة في طريق النمو خصها تغطي ثلث المساحة ديالها بالبذور المختارة إيلا بغات ترفع من الإنتاجية، ولهذا الخطة الوطنية كتقول خصنا نوصول ل 2 الملايين في القريب العاجل من هنا ل 2004 مع العلم أن الحاجيات ديال البلاد هي تقدر ب8 الملايين ديال القناطر إذن احنا باقين ابعاد على استعمال البذور المختارة، وكانت الدولة خصصت واحد 65 درهم لدعم البذور باش نوسعو في الإقتناء، لكن الاقتناء لم يتوسع ولهذا يتم مراجعة هذا الدعم باش نوصلو لهذه الدراسة اللي جات بها الخطة الوطنية باش نوصلو ل 2 الملايين ديال القناطر في أقرب وقت كمرحلة أولى.

كذلك السيد الوزير نظام التأمين كما يسميه الإخوان يجب أن يتوسع، لأنه هناك مناطق ملائمة لم يشملها التأمين، والتأمين هو جاء في ظروف حقيقة جاء معطل والنظام ديال التأمين هو يعمل به في عدد من البلدان خاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط ويشجع على الحرث المبكر ويشجع على اقتناء القروض، ولهذا اليوم كاينة مناطق اللي هي ملائمة أو ماشملهاش النظام كنطلبو بالمناسبة باش يشملها هاذ النظام ديال التأمين باش يحقق الأهداف ديالو، والأهداف ديالو نعم السيد الوزير المحترم- وهو الحرث المبكر وسهولة الولوج إلى القروض، وهنا أشير بأنه التأمين ديال هذه السنة كيقول الدولة تؤمن واحد العدد ديال المساحات إلى غاية 15 دجنبر، من الأحسن كان يكون في آخر شهر نونبر باش يشجعوا الناس على الحرث المبكر، إيلا قلنا لهم 15 دجنبر غادي يبقو الفلاحة مرخيين إلى آخره وغادي نتعطلو، وهذه ماشي في مصلحة الانتاج، باش يكون الانتاج خصو الحرث المبكر باش التساقطات اللي غادي تطيح خصها تجبر البذرة في الأرض، ماشي حتى تطيح 50 ميليمتر و100 ميليمتر تتبخر عاد نزرعو،

لهذا خاص هذه القضية حتى هي نخمو فيها كذلك السيد الوزير، هناك دعم عوامل الإنتاج لكن المسطرة معقدة يجب تبسيط مسطرة الولوج الى الدعم الذي تخصصه الدولة لبعض عوامل الإنتاج وأن يكون الدعم عند الاقتناء لا ماشي سير آسيدي اشري le materiel وتسنى ودير الطلب وخصنا عام وعامين باش تتخلص في الدعم، وهذا يؤثر سلبا على الأهداف ديال الدعم.

كما لا يخفي عليكم احنا في المكننة في المغرب ناقصة بزاف، أنتما تتعرفو السيد الوزير بأنه فيما يخص الجرار عندنا خصاص كبير ياالله عندنا دابا تقريبا 0.50 حصان لكل هكتار، بينما الرقم اللي هو مطلوب هو 1.50 حصان لكل هكتار، عندنا 600 ألف بذارة في المغرب، (semeurs) 600 ألف هكتار اللي هي ( ) في البذارة، بينما احنا خصنا 5 الملايين خصنا نزرعوها بالبذارة، اذن ٪90 باقي كيتزرع باليد وهذا عمل بدائي،إذن هذه مسائل سلبية اللي كتساهم في رداءة الانتاج، كما نغتنمها فرصة السيد الوزير لمطالبة الحكومة بإزالة الرسوم الجمركية على قطاع الغيار الذي يتعلق بالاستعمال الفلاحي، اليوم كاين Tracteur عند الفلاح وكاين المحراث وكاين البذارة وكاين الماكينة ديال الدواء إلى آخره، ويبغي يجهزها باش يوجدها للحرث كيلقى قطاع الغيار (les prèces) غالي فيه رسوم جمركية، لا يعقل باش يكونوا الرسوم الجمركية على الآليات الفلاحية وخاصة قطاع الغيار يجب أن نطلب من هذا المنبر- السيد الوزير- بإزالة هذه الرسوم تشجيعا على تجديد الآليات الفلاحية.

كذلك انعدام السيولة النقدية عند الفلاح من جراء الجفاف الذي يعلم الجميع، وكذلك من جراء انخفاظ أسعار اللحوم من جراء المواد العلفية اللي هي مامتوفراش بالشكل المطلوب وبالثمن العادي، وهنا نؤكد السيد الوزير أن البرنامج الحكومي لمحاربة آثار الجفاف حقيقة الدولة مشكورة عليه، ولكن لم يحقق المبتغى أو الأهداف المتوخاة، وكنا طالبنا من غير هذا المنبر باش يكون ذاك الشباك المفتوح خاصة في مادة الشعير التي هي مادة أساسية وقلنا الشباك المفتوح للشعير، الدولة كتقول أنا أدعم الشعير وهي مامدعماش في الحقيقة لأنه الشعير كيجي من الخارج ب 110 دولار أو 120دولار وفيه جمرك ديال ٪30 وعاد نحسبو لو دعم كيبقى بـ 130، احنا ما كنطلبوش الدعم، احنا حيدوا لنا غير الجمرك في الشعير وإيلا بغيتو تدعموا مانكرهوش وخليو الشعير مفتوح يجي بلا جمرك وغادي السوق يستقر بالنسبة للمواد العلفية والنهار اللي تكون الصابة إن شاء الله هذيك الساعة ارفعوا من الجمرك، متفقين واحنا كبرلمانيين مصادقين دابا، وغادي يكون عندنا الصندوق مفتوح وغادي تكون، وكان هذا الثمن ماكافيش هذيك الساعة عاد الوزارة تشوف واش تدعم ولا ماتدعمش،

كذلك بالنسبة لبرنامج السقي التكميلي- السيد الوزير- جيتو بأنه هذا برنامج مخطط في الوزارة عندكم والبرنامج التكميلي كان بدا من الموسم الماضي ديال السقي التكميلي، كذلك لم يعطي النتائج المتوخاة نظرا لثمن الكازوال كلفة الكازوال التي تتضاعف مع العلم أن الوزارة أو الحكومة ككل وقعت مع مثلي الفلاحة في شهر ماي 96 في إطار تصريح مشترك بالخفض من مادة الكازوال إلى حدود النصف خلال مدة ثلاث سنوات لكن شيئا من هذا القبيل لم يحصل ولهذا بالمناسبة كنطلبو باش الدولة تلتزم بالتصريح المشترك الذي وقعت مع الفلاحة باش تخفض مادة الكازوال.

السيد الوزير،

الاخوان قالوا بما فيه الكفاية، تطرقوا إلى عدد من المشاكل هنا كاين واحد النقطة جاءت في المداخلة ديالكم السيد الوزير حول معالجة الديون الفلاحية التي تقدر ب 120 مليون ديال الدرهم هي 12 مليار بالنسبة للمغرب كامل هذا رقم ضعيف جدا مقارنة، هذا الرقم يمكن فلاح واحد أو مواطن واحد من المئات الذين استفادوا من القروض في ظروف يعرفها الجميع تفوق هذا الرقم، كاين اللي عندو 20 مليار لوحده، فكيف يعقل الفلاحة ديال المغرب كامل نحيدو لهم واحد 12 مليار؟ هذا ماشاء الله، هذا رقم ضعيف جدا وهذا لا يعطي أهمية للقطاع الفلاحي وللفلاحين بصفة عامة، وأختم بنقطة حتى هي نعتبرها السيد الوزير هي موضوع الساعة ويتعلق الأمر بالذبابة اللعينة أو الذبابة البيضاء التي أتت على الأخضر واليابس والتي هي ذبابة همت بالدرجة الأولى الطماطم وهمت خضروات أخرى، وتعرفون جيدا السيد الوزير أن الأمية ضاربة الأطناب ديالها في البادية، وأن الفلاحين غير مسلحين بالعلم، وبالتالي لا يتقنون فن المعالجة بينما هذه الدبابة هي موجودة في دول أخري دول حوض البحر الأبيض المتوسط ويتعاملون معها بشكل طبيعي بينما هنا في المغرب لقات الأمية ولقات الناس ما مسلحينش بالعلم ضربت واحد العدد ديال الزراعات ولهذا السيد

الوزير كنطلبو منكم واش كاينة شي هيئة؟ واش أخذتم بيد الفلاحين للتغلب على هذه الصعوبة ومحاربة هذه الآفة الخطيرة؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

أطلب من السادة المستشارين المحترمين احترام الوقت لأن هناك أسئلة كثيرة لابد ما ننهيها قبل الساعة إن شاء الله، الآن الكلمة للفريق الديمقراطي.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

حقيقة السيد الوزير يمكن لنا أن نسمي العرض ديالكم، جيتو بواحد العدد ديال الأمور التي تهم الموسم الفلاحي الحالي ولكن قبل ماتدخلوا لها اعطيتونا واحد النظرة على الفلسفة الفلاحية، وفي نفس السياق حنا السيد الوزير كنعدركم لأنه كنعرفو الأستاذ اسماعيل العلوي جاء لهذه الوزارة باقي جديد فيها ولكن احنا غانخليو لو واحد الشوية الوقت ريثما يتجانس مع هذه الوزارة.

ولكن اللي كنتأسف له السيد الوزير هو أنه في الكملة ديالكم نفس ماجاء به السيد الوزير السابق في إطار البرنامج المندمج الحكومة جابت 6 المليار ديال الدرهم ونصف كدعم، ورغم ذلك مع كامل الأسف كنا وضحنا هذه المسألة وغادي نعاود نذكروها هو أن الحكومة ماجابت دعم للفلاح، ووضحنا قلنا أنه الحكومة في إطار هذه السنة ديال الجفاف غادي تجيب 54 مليون قنطار تأخذ عليه جمرك وكتبيعو ب 250 فرنك لما كتاخذ ذاك الفرق كتلقاه هي 6 المليار و800، 300 مليون ديال الدرهم خلاتها للمخاطر المالية و6 المليار ونصف أعطتها للفلاح «من زيتو قلاتو» ماكاين لا دعم لايديك لا يخليك هذه غير باش نوضحو هذه المسألة.

أما فيما يخص السيد الوزير الموسم الحالي لابد أن المغرب معروف يختلف من جهة إلى أخرى، وهناك العامل ديال المناخ-السيد الوزير- اللي في جميع الدراسات كيخصو يأخذ في الاعتبار، لأن المغرب ينقسم إلى أربع مناخات كاين المناخ الشبه رطب، وكاين المناخ الشبه قاحل وكاين المناخ القاحل وكاين المناخ الصحراوي، وكل مناخ كيخصنا نمشيو معه وهذا هو الدور اللي كنتأسفو عليه ديال الإرشاد الفلاحي اللي ماكاينش في الوزارة نهائيا.

تكلمتم السيد الوزير على الأراضي اللي كتحرث كاينة 8 المليون و700 ألف هكتار أراضي صالحة للزراعة فيها 5 المليون و200 كتمشي للحبوب فيها 2٪ كتمشي لانتاج أعلاف الماشية، لما كترجعو السيد الوزير رؤوس الأغنام والبقر اللي عندنا في المغرب كنلقاو عندنا 17 مليون رأس من الغنم و2 المليون و600 ألف ديال البقر، هاذ الإرشاد الفلاحي مافكرشاي في شي سياسة جديدة لتوسيع الرقعة الجغرافية ديال الأرض ديال الأعلاف ونوفرو على الدولة هاذ العبء ديال العملة الصعبة وهاذ عدم التوزيع وهاذ الاحتكار اللي كاين من طرف المضاربين اللي تكلمنا عليه عدة مرات، اللي مابقيناش كنبغيو نناقشوه.

تكلمتم كذلك - السيد الوزير- قلتم مليون و400 ألف كما جاء على لسان بعض الإخوان واحنا كنعرفو من خلال الأرقام اللي عندنا واللي هي ديال الوزارة أرقام رسمية من 95 الى 99 في القمح الطري درنا مليون و600 ألف هكتار، والقمح الصلب درنا مليون و100 هكتار في الشعير درنا 2 الملايين و100 هكتار، وفي الذرة عملنا 350 ألف هكتار، مليون و400 ألف هكتار في أية خانة غادي نوضعوه؟ وكتقولو البذو متوفرة أبدا، مليون قنطار ماكافي حتى شي حاجة.

السيد الوزير،

وهنا غادي نتكلم بكل صراحة، وسامح الله بعض الإخوان اللي ماتكلموش بصراحة هنا، وغادي نتكلم على الشركة اللي كتحتكر هذه البذور واللي هي شركة (ثوناكوص) اللي تابعة للدولة، شركة صوناكوص- السيد الوزير- عندها حصة الأسد في هذه البذور هي اللي جابت الشعير ومافكرتش في السياسة باش تعرف أشنو هي الحاجيات ديال البلاد ووقفت في 7000 هكتار، كذلك في واحد العدد ديال الأمور السياسة ديالها بقت غادية لفائدة الناس اللي كيشتغلوا في

هذيك الشركة، على سبيل المثال تنعرفو شركة "صوناكوص" شركة مؤسسة تابعة للدولة، Trombeau إيلا بغات تشريه كتدير له، عندها معشر هاذي 30 عام هو اللي كيعشر لها، عندها شركات كتعامل معهم مباشرة، أخطر من هذا السيد الوزير لما كتجي السلعة وكتدخل للبلاد على سبيل الذكر بذور البطاطس، ملي كتدخل للبلاد آش كيديروا هما؟ الفلاح ماتيعطيوهش تيجيبو مضاربين وهاذ الشي يمكن لكم تبحثوا فيه وساهل.

أنا غادي نوريكم آش كيديروا تيعطيوه السلعة ماتيخلصهاش، تيعطيوهم شيك على سبيل الضمان رغم أن القانون الجنائي يعاقب ذلك، شركة مؤسسة تابعة للدولة وهاذ الشي غادي يمكن لكم تبحثوا فيه السيد الوزير، تيدي السلعة يبيعها هو باش بغا للفلاح وعاد كيجي يخلص ويمكن لكم تبحثوا في هاذ الشي بسيط تشوفو le bon d'en-lévement ديال السلعة تشوفو l'encaissement ديال الشيك فوقاش، وغادي يتبين لكم كاين شهرين، 3 أشهر، 4 أشهر ديال الفرق شيء اللي غير منطقي وغير معقول لشركة أو مؤسسة تابعة للدولة، المدير ديالها هاذي 30 عام من عهد السي شقوف وهو المدير التجاري، مافهمناش علاش؟ هذه هي المعضلات اللي تنعيشو السيد الوزير في الفلاحة، ثم تكلمتم كذلك على التأمين الفلاحي، شي جميل التأمين الفلاحي الدولة عملت مجهود مع (لاماندا) وساهمت بواحد المبلغ وآمنوا هاذ الشي في شركة تأمين دولية مزيان ولكن كاين بما يسمى divers le risque، كاين l'assurance maladie، كاين la retraite واحد العدد ديال التأمينات التكميلية وخصنا نعطيوها (لاماندا) مانعطيوهاش لشركات أخري اللي كتجي كذلك تحكتر السوق، الحاجة المزيانة يديوها شركات اللي ما عندهم علاقة مع الفلاح والحاجة اللي صعيبة توحل فيها (لاماندا) بوحدها، وهذا هو فين كنا كلو العصا السيد الوزير.

تكلتم السيد الوزير كذلك عن المناطق السقوية، عندنا مليون و300 ألف هكتار مسقية بالإضافة إلى 300 ألف هكتار مسقية بطريقة موسمية، ولكن المعضلة الكبرى اللي كيعيشوا الفلاحين في هذه المناطق السقوية وكيعرفوها الإخوان كاين واحد الظهير قديم ديال الحد الأدنى استهلكوا أو ما تستهلكوش، آش كيوقع؟ بعض الناس ماكيستهلكوش كيصبح دين مرتب عليهم تابث، أخطر من هذا كيتزادوا الفوائد وكيصبح قابل للإكراه وكيتعطى ل le percepteur هذه معضلات كتجعل الفلاحين يهربوا من البلاد اللي هما فيها لأن كتراكم عليهم ديون سنة بعد سنة، فيما يخص العامل الإنتاجي الطاقة اللي تكلموا عليها الكازوال الاخوان أو الكهرباء مقارنة مع التحفيض اللي تدار ديال 17٪ مقارنة مع أشقائنا تونس والجزائر وجيراننا إسبانيا والبرتغال كنبقاو أغلى دولة وكنبقاو أغلى دولة في الانتاج ديال هذه الطاقة، وهذا كيستحيل علينا أننا تكون عندنا مردودية بالنسبة للفلاح في هذا القطاع.

كاين السيد الوزير كذلك تكلمتم على الأسمدة، كنعرفو أنه الدولة عملت واحد البرنامج بشراكة مع المكتب الشريف للفوسفاط وكان واحد التخفيض ديال 10٪ ولكن من أصل ثمن ياش؟ بغينا نعرفو الثمن السيد الوزير اللي خفضتو منو 10٪ وغادي تشوفو أنه جد هزيل جدا وماعندو باش ينفع، كذلك إيلا بغينا نفعو الفلاحة ونفعو السياسة العامة ديال العالم القروي خصنا نفكرو في هذاك القانون اللي كينظم l'ONEC 12-94 يجب إعادة النظر فيه مع ذيك la prime de stock-age لأن إيلا جيتو تلاحظوا السيد الوزير كتلقاو الدولة عندها ياللا 4.5 مليون طن ديال التخزين وكاين في الموانئ مليون ونصف بينما الخواص عندهم 16 مليون، علاش؟ لأن عندهم واحد la prime de sto-cakge كيربحوا فيها مشجعين تيشتغلو، هذيك la prime de stock-age يجب إعادة النظر فيها وهاذ السياسة راه ماشي واعر الإنتاج أو الاستيراد نشريو الزرع واعر فين نخزنوه راه ما عندناش راه الاخوان كيذكرو واحد العام لما جات الصابة الناس ماصابت فين تدير الشعير، ولهذا السيد الوزير السياسة المهمة هو هاذ التخزين الدولة خصها توسع الرقعة ديالها في هذه السياسة الكلام كثير ولكن سأقتصر على هذا الحد ونتمنى- السيد الوزير- أنه يوفقو الله ويتعاون معنا احنا كنعطيوه فرصة وكنتظرو، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الآن الكلمة لفريق الاتحاد الدستوري، فليتفضل أحد المستشارين.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري في مناقشة هذا الموضوع الهام، والذي يعتبر ذا أهمية خاصة بالنسبة لمستقبل المغرب إذ أنه يرتبط بشريحة من المواطنين الذين ناضلوا من أجل بناء مغرب قوي ومتقدم في ظل العرش العلوي المجيد، كما يعتبر هذا القطاع عصبا رئيسيا لضمان معدل نمو سليم للاقتصاد الوطني، ذلك أن تراجع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 19٪ بسبب ضعف محصول الحبوب سنة 2000 قد أدى إلى تراجع نمو الناتج الداخلي الخام والذي سجل نسبة نمو تكاد تكون سلبية لم تتعد 0.7٪ كما أن الصناعات الغذائية قد سجلت نتائج ضعيفة إذ تراجعت صادراتها ب 17.1٪، مما أدى إلى تدهور الحساب التجاري لميزان الأداءات ب0.5٪ وانخفاض وتيرة النمو الاقتصادي بما يقارب 5 نقط من الناتج الداخلي الخام، وهذه المعطيات تبرز معالم الركوض الاقتصادي الذي يرجع بالأساس إلى تراجع الإنتاج الفلاحي بفعل سنتين متتاليتين من الجفاف بالإضافة إلى تظافر عدة عوامل هيكلية تستدعي الدراسة والتفكير من أجل تجاوزها، وأهم هذه المشاكل:

1 - تعتبر مشكلة التمويل هي أهم وأعتقد المشاكل والمعوقات التي تحول دون تنمية الفلاحة المغربية، فقد بينت الدراسات أن حاجيات الموسم الفلاحي قد تصل الى 35 مليار درهم والقروض البنكية لا تغطي إلا 17٪ مع العلم حتى الأبناك التجارية ترفض رفضا باتا تمويل القطاع الفلاحي لأن الدراسات التي قامت بها هذه البنوك أكدت لها عدم المغامرة في هذا القطاع وحتى النسبة الضئيلة التي يمولها القرض الفلاحي لا تمنح للفلاح إلا بمساطر معقدة وصعوبات كبيرة وتماطل في الأداء قد يتجاوز بداية الموسم الفلاحي بعد فوات الأوان.

وبالمقابل إذا كان الفلاح المغربي يعاني هذه التعقيدات، وقد أنهك بفعل توالي سنوات الجفاف وأثقل كاهله بمديونية القرض الفلاحي ولم يعد قادرا علي التمويل الإضافي فكيف ستعمل الحكومة على استدراك هذا العجز في التمويل؟ وهل تتوفر على الحلول العملية لمعضلة التمويل؟

2 - عندنا مشكلة المديونية، لقد استفحلت أزمة المديونية في القطاع الفلاحي لدرجة أدت إلى إفلاس الكثير من الفلاحين، وذلك بسبب توالي سنوات الجفاف، وهنا أشير أنه عندنا أراضي ديال البور وعندنا الأراضي ديال السقي، وزمان كانت الشتاء تتجي في الوقت ديالها، وكان الفلاح تيعول على جوج الحوايج كانت عندو الماشية وعندو الفلاحة ديالو، إيلا ما جاب لو الله في الفلاحة تيجيب لو الله في الماشية، من بعد هذه السنين ديال الجفاف أنه ما بقات تتجيه لا فلاحة، وحتى الماشية مشت، إذن ما بقى عندو والو أنا اللي تنشوف ماهو ذنب الفلاح؟ ماعندو فلاحة ماعندو ماشية، إذن هنا عاود ثاني نرجع لقضية أخرى عندنا بعض الفلاحة ولاسيما أنه معالي الوزير تتعرفو منطقة الغرب- السيد الوزير- لأنك نائب برلماني عن هذه المنطقة ومطلعون على معاناة هؤلاء الفلاحين أنه بالنسبة للفلاحين اللي عندنا بعد هاذ السنين ديال الجفاف كاين اللي كان عندو مليون الفرنك مع les intérêts ولات لهم 5 المليون و6 المليون حتى ذيك القضية اللي تدارت ديال دعم الفلاح لم يستفد منها الفلاح .

وأنا نعطيكم معالي الوزير بعض التوضيحات في هذا الشأن أنه عندنا فلاحين اللي عندهم أراضي اللي هي ديال titre، وهاذ الفلاحين راهم تغلبو، حتى هاذ الأراضي اللي عندهم من بعد هذه السنين ديال الجفاف اللي جاتهم واللي مابقاوش استطاعوا يواجهوا المشاكل اللي عندهم مع القرض الفلاحي اللي واحد المجموعة ديال الفلاحين واكثار منهم تيقول لك احنا مستعدين هاذ الأرض اللي اعطيناها للقرض الفلاحي أنه احنا مستعدين يحجز عليها ويديها وعندنا معالي الوزير في هذه المنطقة اللي قلت لكم وعندنا هذه المنطقة فيها أراضي ديال الجموع، أراضي ديال الجموع فيها فلاحين صغار كاين اللي أخذ مليون اليوم ولات لو 7 المليون يكفيك معالي الوزير أنكم خصكم تديرو لجن تدرس هذه المسائل، علاش؟، لأنه هاذ الفلاحين اليوم بقوا غير بالتسمية لأنه كاين اللي مشى للمدينة يسعى وملي تتلقاه تتلقى القرض الفلاحي تيسالو 10 الميلون وهو ماعندو حتى ريال، منين غادي يجيب

هاذ الفلوس هاذي اللي القرض الفلاحي الآن متابعوبها، وهاذ الناس ديال الأراضي اللي هي أراضي ديال الجموع حاليا هاذ الناس اللي تيسعاو، وواحد المجموعة كبيرة أخري راه تيقول لك حنا إيلا ابغى القرض الفلاحي يدي هذه الأراضي يديها ولكن إيلا جاباش يحجز علينا احنا موجدين الكاشة باش نمشو للسجن، وهنا تنطلبو من معالي الوزير أنه يدير لجن اللي هي غادية تمشي تشوف هاذ الحالات هاذو، وهذه حالات اللي هي كثيرة واللي هي تيعرفها أيا كان.

باش تيعرفها؟ لأنه مول titre تيقول لك أنا مستعد نعطي الأرض ديالي والآخر تيقول لك أنا ماقادرشاي وما عنديشاي، وهاذ الشي ماشي هو ضرب راسو بيدو، هاذي قدرة إلهية علاش مادازش عليه عام مادازش عليه عامين، مادازش عليه 3 سنين مادازش عليه 4 سنين، أش غادي يدير هاذ الفلاح؟ وهنا تنطلبو من معالي الوزير بأنه يكون حل اللي غادي يكون يعاود يعطي لهؤلاء الناس نفس باش يعاودو يتشجعوا باش يمشيو يقوموا المسائل ديالهم، وكان على الحكومة أنها تعفي، عوض مثلا ذاك الدعم أنه تعفي الفلاح من ذاك المبلغ الإجمالي الفوائد المترتبة عن التأخير على الأقل مما سيكون له انعكاس إيجابي يشجع الفلاح على أداء أصل الدين أنه كان هذا الفلاح كون شجعتوه باش يخلص غير ذاك أصل الدين أنه راه شي شوية غادي يتنفس وغادي يعاود من جديد يتشجع باش يمارس العمل ديالو.

السيد الرئيس،

هاذ الشي تنقولوه باعتبار المعايشة ديالنا اليومية والواقع اللي تعيشوه، وتنعيشو المشاكل اليومية مع هاذ الفلاحين، وهنا غادي نرجع للمعايشة ديالنا اليومية لواقع كل فلاح التي يتخبط فيها الفلاح ننبه الحكومة إلى كونها لم تستطع بعد إدراك خطورة المشكل ولم تتعامل معه بعد بموضوعية ويتبين ذلك من خلال تخصيص الحكومة أنه خصصت في هذا البرنامج ديالها 1.8 من مجموع المبالغ المخصصة للبرنامج الوطني للحد من آثار الجفاف أي في الرتبة الأخيرة قبل تكاليف الاتصال. إذن هذا الموضوع هذا وخاتنهضرو عليه راه ماعاطينوش شي أهمية اللي هي كبيرة، فهنا نطرح السؤال متى ستتعامل الحكومة مع مشكل المديونية بالجدية اللازمة لحله نهائيا، وتخفيف العبء عن الفلاح؟

السيد الرئيس،

لقد جاء في جواب السيد وزير الطاقة والمعادن عن أسئلة السادة المستشارين أنه من المستحيل تطبيق ثمن خاص للكازوال في القطاع الفلاحي نظرا لفشل تجربة الثمانينات، كما أكد أن الإعفاء من كل الضرائب لدى اقتناء العتاد الفلاحي يعتبرا بديلا عن هذا التخفيض. مارأيكم السيد الوزير في جواب وزير الطاقة؟ هل يعني ذلك أن القطاع الفلاحي لن يستفيد من تخفيض ثمن الكاروال أبدا؟ وهنا أشير أن الكل يعلم بأن التطور الذي عرفته التجهيزات الطرقية بالمغرب ناتج عن الدعم الذي تمنحه وزارة التجهيز للجماعات المحلية وخاصة في الطرق المرقمة، كل هذه المداخيل مستخلصة من نسبة مقتطعة من ثمن الكازوال، فلماذا لا تنهج وزارة الفلاحة نفس السياسة في دعم تجهيز العالم القروي، والتي أعطت نتائج إيجابية بالنسبة للطرق.

أما بخصوص التأمين لقد سبق للوزارة أن أعلنت أنها ستساهم بنسبة 50٪ من واجب الانخراط كما أنها قد خصصت مبلغ 120 مليون درهم لتعويض المتضررين فمن هم الفلاحون الذين استفادوا هذه الإجراءات؟ وماهي معايير الإستفادة؟ وهل هناك تتبع مستمر لعمل لجن تقويم الخسائر؟ فعادة ما تنطلق أعمال هذه اللجن بشكل جد متعثر، السيد الرئيس استسمح مابقى والو.

السيد رئيس الجلسة:

كاين فرق أخري اللي باقية 5 فرق.. تفضلوا باش ما تضيعوش الوقت، تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار:

المشكل العويص الذي تعانيه الفلاحة المغربية هو مشكل تحقيق التوازن بين الإنتاج والتسويق، ذلك أن دعم الانتاج يؤدي الى وفرته مما يتسبب في تراجع الأثمان، وفي هذا الإطار فقد عانت الفلاحة المغربية الموجهة الى التصدير مشاكل كبيرة بفعل تقليص كميات موجهة للاتحاد الأروبي وكذلك تراجع الطلب لدى روسيا وشرق أوروبا، مما يؤشر أن هذه الأسواق التقليدية للفلاحة المغربية لا يمكن الاعتماد عليها لضمان سوق مستقبلية، إذ يجب على الحكومة حسب منظورنا أن تسارع للبحث عن أسواق جديدة وتنشيط الديبلوماسية الاقتصادية

بالسفارات والقنصليات المغربية بالخارج وفق توجه يراعي مصلحة الفلاحة الوطنية ويؤمن أسواقا جديدة وواعدة، فما هو تصوركم السيد الوزير لتوزيع الأسواق الخارجية لتقبل المنتوج المغربي؟ ولماذا لم تعمل الحكومة على تشجيع الاستثمارات في مجال الصناعات الغذائية حتى تمكن هذه الوحدات الصناعية من استيعاب الانتاج الفلاحي الوطني؟

ذلك أن الوضعية لا يستفيد منها إلا الاتحاد الأوروبي الذي يتحكم سماسرته في أثمنة المنتوج المغربي الموجه الي التصدير مما سينعكس سلبا على مردودية الفلاح المغربي الذي يضطر الى بيع إنتاجه بأثمنة منخفضة، وفي هذا الصدد نسائلكم السيد الوزير هل تفكر الحكومة في تشجيع الاستثمارات الوطنية في الصناعات الغذائية حتى تتمكن من حماية الفلاح المغربي من المضاربين؟

أما علي مستوى السوق الداخلية فإن تنمية الصناعات الغذائية ستساعد على تنظيم قنوات ترويج الانتاج الفلاحي كما أنها ستساهم في توزيع المنتوج والقضاء على الاختلالات التي تعانيها السوق الوطنية فهل تتوفر الوزارة على استراتيجية واضحة للتحكم في توازنات السوق الداخلية وتوجيه الانتاج ومتى ستهتم الوزارة بمعالجة الفوضى التي تعرفها السوق الوطنية التي يؤدي ثمنها الفلاح؟ وهنا أرجع الى ملف الصيد البحري أنتم شفتم معالي الوزير مهما تنتكلمو على المضاربين أنه الملف ديال الصيد البحري.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، الآن احنا تناقشو الموضوع ديال الفلاحة، السيد المستشار من فضلك، تنطلبو منك الله يخليك تبقى في إطار الموضوع اللي حنا بصدده.

السيد المستشار:

هاذ الشي السيد الرئيس مرتبط، المشكل ديال الفلاحة أنا كنعطيك المثل، معالي الوزير بالنسبة للصيد البحري أنه بالنسبة للناس بالنسبة لهذا الملف أنه بالنسبة للمضاربين اليوم فيه راهم كثار بالنسبة لما تنمشيو للقنيطرة تتمشي فين تيتباع الحوت في القنيطرة، آش تيوقع؟ تتلقى أنه إسبانيين دايرين مضاربين تماك اللي هما تيديو ذاك المنتوج ديالهم لأن حنا عندنا المشكل فين؟ في السوق مازال تنعاود نؤكدها معالي الوزير أنه الحوت كان زمان ب **6000** فرنك اليوم راه ب آلاف **3** فرنك كنت تاكل الميرنة بألف فرنك اليوم وليتي تاكلها ب **7000** فرنك احنا دائما تنعاودو ونرجعو أنه خاص سياسة جديدة باش تدعموا قطاعات اللي هي غادية تكون تحديث المنتوج الفلاحي.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، اسمح لي لأن هذا السؤال هذا تقدم به فريق محترم وراه وجهناه للحكومة، السيد المستشار، راك اخذت أكثر من الوقت ديالك.

السيد المستشار:

السيد الوزير،

لقد صرحتم لقناة **2M** أن المغرب ليس بلدا فلاحيا بحكم موقعه في منطقة مناخية شبه جافة فماذا يعني ذلك؟ فهل تنوي الحكومة التراجع عن سياسة المغرب الفلاحية وضرب المكتسبات التي حققها المغرب منذ الستينات ببناء السدود؟

المستشار السيد عمر الادريسي:

من حق كل واحد أنه يستفيذ من الحق ديالو في البث، لكن عندما يأخذ الكلمة واحد بحكم أن عندو قوة عديدة داخل المجلس وياخذ الوقت ديالو كيف بغا راه كيحرم ناس آخرين من أخذ الكلمة ديالهم، لهذا الله يخليكم شوية ديال الانضباط وإلا غادي نوليو حتى حنا مرة أخرى غادي نطالبو بإعادة النظر في المسطرة ديال الكلمات، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، اسمع لي السيد المستشار المحترم راحنا ضابطين الوقت هاهو بالساعة، راكم أخذتم **25** دقيقة واحنا حاولنا مأمكن باش تتعاونوا مع الرئاسة باش كل واحد ياخذ الحق ديالو في البث التلفزي، وهذا هو اللي تنسعاو لو باش تتعاونوا معنا.

السيد المستشار:

لقد صرحتم السيد الوزير أن المغرب ليس بلدا فلاحيا بحكم موقعه في منطقة مناخية شبه جافة فماذا يعني ذلك؟ فهل تنوي الحكومة

التراجع عن سياسة المغرب الفلاحية وضرب المكتسبات التي حققها المغرب منذ الستينات ببناء السدود وسقي المليون هكتار تحت السياسة الحكيمة للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

الآن الكلمة لفريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

السيد المستشار:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

كلما حل موسم الحرث يطرح موضوع الفلاحة وبالتالي واقع العالم القروي في إطار معطيات ومؤشرات تزداد ترديا واستفحالا رغم ماكان قد ينتظر من تأثير إيجابي للبرنامجين الحكوميين المتواليين لمحاربة الجفاف والنهوض العالم القروي، إننا في هذه الظروف الدقيقة الحاسمة بالنسبة لمصير الموسم الفلاحي الجديد الذي نتمنى أن يكون بداية إنعاش واستشفاء للفلاح الوطني، أتساءل كما تنوي الحكومة القيام به لضمان انطلاقة سليمة ومتينة تمكن البلاد من بلوغ أهدافها المرسومة لهذا القطاع؟ فعلا نتساءل لأن الفلاح يعاني بحدة من المشاكل التالية :

1 - انعدام وسائل التمويل أمام عجز ومراوغة صندوق القرض الفلاحي حيث لا جدوى في التقسيمات أمام مديونيات رهيبة لن تنفع معها التأخيرات والتقسيمات، وتجدر الإشارة لاستثناء شهر نونبر ودجنبر من هذه السنة من التقسيم.

2 - غلاء الأسمدة وقلة تواجدها محليا نظرا لتكاليف التمويل وصعوبة الإقبال عليها.

3 - ثلة بذور القمح الطري وانعدام بذور الشعير الصالح للزريعة في الأسواق ولو بالغلاء والخرطال وغلاء ثمن البذور عامة.

4 - الغلاء الفاحش للكازوال بالنسبة للفلاح الذي لا يستفيد من الامتيازات التي تمنح للقطاعات الأخرى.

5 - عدم توفير العلف الكافي للماشية مما يجعلها عرضة للهلاك.

السيد الرئيس،

إن مناعة الفلاحة الوطنية التي ننتظر منها أن تضمن الاكتفاء الذاتي للبلاد والحد من الهجرة الى المدن وما ينتج عنها من ظواهر سلبية في المجتمع رهين بالأساس بوسائل التمويل وكذلك بحلول واقعية لمديونية الفلاح على غرار ما يجري به العمل عند جيراننا الذين نحاول منافستهم في إطار العولمة، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم على مداخلته في الوقت المحدد، الآن الكلمة لفريق التجديد والتقدم الديمقراطي، الكلمة للسيد رحال الزكراوي.

المستشار السيد رحال الزكراوي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

معالي الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

سبق لفريق التجديد والتقدم الديمقراطي أنه كان من الفرق السباقة الى رفع المطلب الهادف الى الأسئلة المحورية علما أنه هذا المجلس الموقر يتكون من حرفيين مهنيين للتصدي الى المشاكل المطروحة وإلى تحيينها وتقييمها وإلزام أو دفع الحكومة الى الأجيال وبالفعل اليوم يتحقق هذا المطلب على أساس أننا نكونو احنا كحرفيين بعيدين كل البعد عن كل ماهو سياسي ومتجهين كل الاتجاه الى ماهو مهني اقتصادي علما هذا الانعكاس اللي عند الاقتصاد على الحياة الاجتماعية اللي تنعيشوها كلنا واللي من مصلحتنا كلنا كمغاربة غيورين على هذا الوطن أننا ندافعو عليها، وفي هذا الإطار يأتي الموسم الفلاحي والسؤال المعروض فاستمعنا الى العرض الذي تقدم به معالي الوزير واستمعنا الى كل المداخلات غير أنه بات واضحا أننا نطالب الحكومة بالسير في اتجاه وتفاديا لما سبق ولكن عندما نرفع المطالب نبقى نحن غير متحررين مما رفعناه من قبل، وهذا شي اللي ماتيجعلش أننا نمشيو في واحد الخط اللي هو تيمشي في إطار تحيين العمل تفعليه ثم الاقلاع والنهوض به الى المستوى المطلوب.

فالبلاد ديالنا ماشي من اليوم عرفت الجفاف وهاذ الشي تذاكرنا فيه في اللجن وتذاكرنا فيه في هذه، ولكن هذا التأثير ديال هذا الجفاف على أي قطاع؟ القطاع الفلاحي برمته كان مسقيا أم بوريا، ولكن من خلال العرض ومن خلال النقص الحاصل فالإنتاجية في القطاع البوري يعرف تدهورا قويا وانخفاضا بفضل التساقطات المطرية، وعنده انعكاسات بطبيعة الحال كما ورد في التدخل معالي الوزير على الاقتصاد وعلى الحبوب وعلى القيمة المضافة وهاذ الشي كله تيرجع على الاقتصاد الوطني وعلى الحالة الاجتماعية بتفاقم التسيب، إذن ها الجفاف طلبنا أنه يكون التأمين ديال الجفاف، ونحيدو من التأمين على الهكتار نردوه على القيمة أو التكلفة ديال الانتاج، والسنة الماضية دزنا لهذه المرحلة ولكن نحينوها الآن واش بالفعل هاذ التأمين ديال الانتاج كنعدو انعكاس على الدخل الفردي تاعت المنتجين وتعت المزارعين هذا مشكل اللي خصو يعاد فيه النظر من طرف الحكومة ونعطيو حنا الاعترافات ديالنا ها كيفاش انطلاقا من الممارسة أننا ها كيفاش بغينا نشوفو هاذ التأمين باش يلعب الدور ديالو الطلائعي في المستوى ديال الدخل الفردي للمزارع المغربي وللمنتج.

ففي هذا الإطار هذا تنوهو بهذا العمل ديال محاربة آثار الجفاف واللي تنسميوه فريق التجديد والتقدم الديمقراطي أنه هاذ العمل هو دافع الى تنمية العالم القروي هو البرنامج اللي مسطر لتنمية العالم القروي، وما خصناش نبقاو نسميوه أنه محاربة آثار الجفاف بل نطالب ونطالب أنه يبقى مستمرا الى حين النهوض بالعالم القروي في كل مستوياته، لأنه الاستثمارات بغض النظر على المشاكل اللي تتعيشها من بيروقراطية معروفة في التسيير وفي التمركز ديال القرار ولكن احنا تنعتبروه أنه تيمشي في إطار التوجه العام لتنمية العالم القروي، فلا نبكي ليلى ولانطرب الى هند، تيبقى لنا المشكل الأساسي وهو التنظيمات، تتتكلمو على العولمة وتتتكلمو على الاقتصاد، وتتتكلمو على المنافسة ولكن ننسى التنظيمات المهنية ديالنا ومدى هذه التنظيمات وهذه الجمعيات والتعاونيات واش عندها شي انعكاس مباشر على التمويل؟ مانبقاوشي في حدود القرض الفلاحي ولا الأبناك واش عندها شي انعكاسات هذيك الجمعيات وهذه التعاونيات بالخصوص؟

ومن هذا المنطلق نطالب معالي الوزير أنه باش تكون لجن ديال تطهير الحسابات لكل التعاونيات ولكل الجمعيات، وكاين بعض الجمعيات اللي تتحول تادير اقتطاعات باقي ماكايناش في القانون ماكاينش شي قانون اللي تيفرض أنه كاينة اقتطاعاتعن حرفة، بل احنا ناشدنا أنه يكون نظام وقانون اللي يحدد هذه الإقتطاعات، ولكن هذه الاقتطاعات فاين تمشي؟ تمشي لهاذ الشي باش يولي هاذ التأمين إجباري، مانبقاوش نشوفو المغرب غير النافع يولي إجباري، ولكن بمساهمة الاقتطاعات من الفلاحين ولكن القانون خصو يصدر الآن كاينة بعض القطاعات إيلا اخذينا النباتات السكرية أولا النباتات الزيتية تتم فيها الاقتطاعات ولكن على أي أساس؟ على أي قانون؟ وتحول هذه الاقتطاعات مثلا النباتات السكرية تحول هذه الاقتطاعات من الجمعية إلى تعاونية، واش عندها انعكاس على الدخل، واش عندها انعكاس على التمويل، خصنا نوضو نفكرو وبجدية أنه حان الوقت أنه هذه التنظيمات هي التي تلعب هذا الدور، راه ملي تنقولو التعاونيات الفلاحية للتسويق خص التسويق والأرباح المحققة تنعكس على القطاع في التمويل.

ثم أنه التسيب الحاصل في التسويق، فنرى أنه المنتج مثلا يعرض المنتوج ديالو في السوق والمستهلك ياكله بثمن هاذ السي كلو خصو قوانين لضبط هذه المسائل، علاش؟ لأنه وخى نشوفو أنه تجينا سنة فلاحية ممتازة ونقدرو أشنو هو الربح ديال هذا الفلاح في سنة ممتازة؟ انطلاقا من التكلفة وانطلاقا من هذه المصاريف واش بالفعل غادي يخليو لو شي أرباح؟وعاد نجيو للمديونية اللي راحنا قلنا فيها الشيء الكثير منذ البداية منذ زمن بعيد ونطالب معالي الوزير أنه نديرو لجنة اللي نحطو فيها هذه المسائل هاذي، وعندنا الاقتراحات اللي راها مكتوبة ومعروفة وها حنا باقين تنشيرو الى الخطوط العريضة احتراما للوقت.

وشكرا السيد الرئيس، شكرا معالي الوزير، شكرا إخواني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الآن الكلمة للفريق الاشتراكي.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين،

السادة المستشارون،

باسم الفريق الاشتراكي نتدخل في الميدان الفلاحي الذي يكتسي أهمية كبرى، وقد استمعت الى التدخلات التي تبين كلها على أن الفلاح المغربي غارق في المشاكل غارق في الديون، ذلك أن الجفاف وتعاقب سنوات الجفاف تركته يعيش حالة بؤس وفقر، ومع ذلك يمكن القول أن المغرب هو بلد فلاحي لأن المغرب يستورد البذور بالعملة الصعبة ويستورد القوت: الحبوب للأكل ويستورد مشتقات الحليب الألبان ويستورد النباتات بالعملة الصعبة، وتدعم الحكومة الفلاحين بأموال طائلة، ومع ذلك فالفلاح لازال يعيش ويمكن له كما سمعت من أحد المتدخلين أنه يمكن أن يفر من أرضه لذلك فيمكن القول على أن ما على السيد الوزير وحكومة التناوب إلا أن تعمل من أجل إنقاذ هذا الفلاح مما أغرقناه عدة سنوات في هذه الوضعية، ذلك أن طبيعة التحولات التي عرفتها دورات الطقس ببلادنا والتي جعلت المغرب بشكل عام والمجال القروي بشكل خاص بوضعية صعبة، حيث تأكد أن 85٪ من الأراضي الصالحة للزراعة خاضعة للتقلبات المناخية مما يقتضي إحداث تحول نوعي في منهجية التعامل مع ظاهرة الجفاف باعتبارها عنصرا طبيعيا بنيويا وحتميا وليس مجرد عنصر طارئ أو عرضي مما يتطلب ذلك من عقلانية في تدبير الموارد والتعبئة المستمرة لمعالجة الاختلالات التي تعرفها البنيات التحتية للمجال القروي.

وإننا في الفريق الاشتراكي إذ نستحضر بروح إيجابية مضامين البرنامج الوطني للحد من آثار الجفاف والذي عكس السياسة الحكومية إرادية ومبادرة بدل منطق الانتظارية والارتباك والتردد الذي ساد خلال العقود السالفة ومن خلال الوقوف على النتائج الإيجابية التي أسفر عنها تطبيق هذا البرنامج لحد الآن رغم ما سجلناه من مخالفات لبعض ممن أسندت إليهم مهام تصريف هذا البرنامج الذي تحملت فيه خزينة الدولة أموال طائلة، فإننا نعتبر المقدساتية من أجل استراتيجية جديدة للتنمية الفلاحية فمقارنة مع نسبة النمو السالبة والتي حددت في 6٪ في سنوات الجفاف التي عرفها المغرب خلال الثمانينات، وبفضل الإجراءات الحكومية المتخذة خلال السنتين الماضيتين وبفضل تشجيع ما أصبح يعرف بأنماط الاقتصاد المتطور في مجالات الاعلاميات والاتصال الالكترونية والعناية بقطاع السياحة ثم تعويض النقص المترتب عن الجفاف، لذا فإننا نعتبر أن بداية الموسم الحالي تشكل تحديا جديدا للاستمرار والإرتقاء في بلورة استراتيجية التنمية الفلاحية سواء عبر الاستمرار في تفعيل أشكال التدخل التقليدية التي تبثت تجاعتها أو عبر إرساء قواعد جديدة في التدبير في المجال القروي خاصة على المستويات التالية:

1 - الانكباب بجدية على مراجعة الديون التي على الفلاحين الصغار.

2 - الرفع من جودة التكوين المهني الفلاحي وتشجيع البحث العلمي.

3 - ملاءمة المنتوج الفلاحي مع الطبيعة المناخية للمغرب.

4 - إعادة النظر في المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي عبر تأهيلها لكي تصبح مقاولات استثمارية حقيقية تنهض بمهام التأطير الميداني للفلاحين وتتخلى عن مظاهر التسيير البيروقراطي الذي تعرفه بعض المكاتب، والذي يكرس مظاهر الروتين الإداري والزبونية والمحسوبية.

5 - تزويد الفلاحين بالبذور اللازمة وبأسرع ما يمكن.

6 - معالجة وضعية أراضي الجموع وكذا بعض الشركات وعلى رأسها SOGETA و SODEA مما يؤهل لوقف نزيف هدر الطاقات والإمكانات العمومية خاصة وأنها تشكل بنيات قادرة على استثمار الموارد البشرية التي تتوفر عليها كالمهندسين الفلاحيين المعطلين.

7 - توفير العنصر الأمني بالمجال القروي والحد من كثرة الوسطاء في تسويق وسائل الانتاج من أجل جعلها في متناول الفلاحين الصغار، واعتماد إجراءات فعالة لمنع الذبيحة السرية التي تهدد أكثر فأكثر صحة المواطنين وتحرم الجماعات المحلية من مداخيل لا يستهان بها أخيرا ننبه الى ضرورة اتخاذ ما يكفي من الاحتياطات للحيلولة دون تسرب بعض الأمراض التي تعرفها الماشية في أوروبا من جراء التغذية بالمواد ذات الأصل الحيواني خاصة ونحن على أبواب رمضان المبارك الذي يتميز باستيرادنا سنويا لتنمية كبيرة من اللحوم والألبان.

السيد الوزير،

بصفتكم وزيرا للفلاحة والتنمية القروية وكأستاذ جامعي تابعتم عن قرب تطور العالم القروي أن تعطوا الاهتمام الكبير والدعم الكامل لهذا القطاع، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الآن الكلمة لفريق جبهة القوى الديمقراطية والكلمة للسيد رحو الهيلع، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد رحو الهيلع:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

السيد الوزير الموسم الفلاحي الحالي عنده واحد الطابع خاص لكونه تيجي بعد سنتين من الجفاف وما خلفه الجفاف من مشاكل ومن فقر في الوسط القروي والوسط الفلاحي، هذا تيعني السيد الوزير بأن الفلاح دخل الى الموسم الفلاحي الحالي وجيبه خاوي يعني ماعندو حتى ريال في جيبو بالطبع غادي يقصد القرض الفلاحي وهو يعتقد بأنه قاصد واحد المؤسسة ديال الدولة التي خلقتها الدولة باش تساعدو ومتفهمة الظروف ديالو ولكن في الجهة الأخرى اللي تيدخل القرض الفلاحي الفرض الفلاحي حتى هو تيستقبلو كمؤسسة بنكية عندها مقاييس ومعايير خاصة بها وتتشوف فيه كزبون عادي وعندو ظروف عادية، وهنا في اعتقادي تيبدا الخلاف والمشاكل ديال التمويل ديال الموسم الفلاحي، إيلا اخذينا على سبيل المثال مثلا واحد الفلاح من الفلاحين الصغار يعني اللي ماتيتجاوزوش الضيعة ديالو 5 هكتارات اللي حسب الإحصائيات الرسمية تيمثلو 75٪ من الضيعات، فهذا الفلاح اللي عندو 5 هكتارات خصو يحرثها ويزرعها مراكمة عليه ديون مشى للقرض الفلاحي تتعطيه 50 ألف ريال يعني بمعدل 10 آلاف للهكتار، آش غادي يدير بها؟.

أولا خصو يحرث ويعاود قبل الزريع يعني 3500و 2500 600 مشت، خصو الفوسفاط على الأقل قنطار 5000 ريال ماغادي يديروش لأن الإمكانيات ماكايناش ولكن نفترض خصو الزريعة هو غادي يمشي يقلب غير علي ذيك العيانة أما R1وR2 ما تيعرف ليهمش وماعندوش الطاقة لهم على الأقل عندو قنطار و60 أو 70 كيلو عندو واحد 10 آلاف ريال، الجرار اللي غادي يحرثها له هو ماعندوش الآلات بالطبع هاذي تديرو 2000 ريال إيلا جمعنا هاذ الشي كلو تنصيبو الهكتار تيطيح عليه ما بين 23 ألف ريال و25 ألف ريال أشنو أعطاه القرض الفلاحي ياالله باش يحرق 2 الهكتارات على 5 يعني 40٪و60٪ غادية تبقى ضائعة يمكن غادي نكونو احنا اللي ضيعنا الفرصة إيلا جاب الله شي عام مزيان غادي نكونو ضيعنا في الإنتاج وفي نفس الوقت زدنا الفقير فقر لأن اللي عندو 5 الهكتارات اليوم راه فقير السيد الوزير.

هذا يعني تيخلي واحد الوضع يعني خطير في نظري وتيخصو يعني حلول استعجالية إضافة الى هذا- السيد الوزير- ما قاله كل اللي سبقوني هو بالإضافة إلى المواد والوسائل اللي تتدخل في تكلفة الإنتاج بما فيها المازوط، بما فيها البذور، بما فيها الفوسفاط، بما فيها التأمين بنفسو، هذه المسائل كلها تكلمو عليها الإخوان اللي سبقوني، ماكاين علاش نعاود فيها ولكن حتى هي راه تتكون واحد المشكل كبير لأن القنطار تقريبا ملي تكون السنة مزيانة تيطيح ما بين 150 و200 درهم للفلاح وهو تيبيعو ب240، 230 حتى ل 250 درهم في أحسن الظروف.

السيد الوزير،

في هذا الوضع هذا تيظهر لي هذه المشاكل كلها اللي تكلمنا عليها طرحت وكل سنة تتطرح ومنذ سنين ونفس الكلام ولكن الفلاح اللي هو المواطن بصفة عامة مابقاش يؤمن بالخطاب وبالكلام، وإنما أصبح يطالب بالتنفيذ وبالحلول ولو بسيطة لأن حتى المشاكل ديالو في حد ذاتها هي مشاكل بسيطة، لذا السيد الوزير نطالبكم بثلاث نقط أو أربع إيلا جات على خاطركم.

- الأولى وهي إعادة النظر في التمويل يعني طريقة استعجالية لأن واحد العدد ديال الأراضي ماغاديش يتحرث كيف؟ يعني خصكم تحددوا مع القرض الفلاحي شحال غادي يتعطى للهكتار في هذا القرض ديال الموسم؟ واش 1000 درهم؟ 2000 درهم؟ 1500؟ غير خصها تحدد واللي مشى تعطى له مايقولوش لو أنت عندك المديونية تنسالوك هاذي شحال وما يمكنش نعطيوك هاذ العدد. هذا خصو رقم

يتحدد والفلاح ملي يدخل للقرض الفلاحي يعرف آشناهو اللي عندو وممكن ياخذو، هذه الأولى السيد الوزير وكذلك راه هاذ الناس غير اللي عندهم التيترات (Les titres) أما اللي عندهم الملكيات راهم ماتيذاكروش معهم عاود تاهو مشكل آخر خصو حتى هو كذلك حل.

- النقطة الثانية تنطالبو بها السيد الوزير وهي إيلا ممكن باش تحيدو جميع الضرائب والرسوم على المواد اللي تيستعملها الفلاح انطلاقا من الكازوال، التجربة القديمة ماصدقاتش ولكن كانت تتنقصها إرادة سياسية، اليوم الإرادة السياسية موجودة الحمد لله خص حل في المشكل ديال المازوط، البذور نفس الشيء، الفوسفاط نفس الشيء.

التأمين- السيد الوزير- هو إيجابي مزيان خصو يزيد يتعزز ولكن اليوم شكون اللي تيستافذ منو بالدرجة الأولى؟ وهو القرض الفلاحي غطى الديون ديالو هذه السنة ما يفوق 50٪ الفلاح ماداش منها ريال رغم أنه ماعندو مايوكل أولادو، هاذ الجوج نقط المقطة الثانية- السيد الوزير- لأنه الفلاح آش تيعرف في وزارة الفلاحة أشنا هو المصالح كيوجه لهم؟ راه جوج الحوايج القرض الفلاحي عندو معه مشاكل والمحافظة، لأنه تيخرج من القرض الفلاحي تيدخل للمحافظة امضي هنا ودوز ارهن هنا، حتى المحافظة السيد الوزير كيتعاد النظر فيها في المشاكل ديالها وفي الرسوم ديالها اللي حتى هي ضاغطة على الفلاح، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

الآن وأخيرا الكلمة للفريق الكنفدرالي، فليتفضل أحد المستشارين،

السيد المستشار:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إن إجراءاتكم لمحاربة آثار الجفاف وكما أكدنا على ذلك بمناسبة سؤال محوري أعقبته مناقشة السنة الفارطة لم تتعد في تقديرنا حدود التعامل الموسمي مع نتائج كانت لها أسباب أعمق وذات طابع هيكلي بنيوي ترتبت عنه سياسة العهود السابقة وتظافرت لتفرز ظاهرة خارجة عن سياق الطموح الحكومي الملوح به في الخطابات، هذه الأسباب تزداد يوما بعد يوم أشد صلابة في مقاومة كل الأهداف والمرامي المعلنة، إن مخلفات الجفاف أنتجت تراكما في الديون التي أثقلت كاهل الفلاحين وجعلتهم في حالة يصعب معها الإنخراط في المغامرة إنتاجية جديدة، لذلك وعوض أن يعمل جميع الفاعلين في المجال القروي على توفير شروط مشجعة للفلاحين لتحفيزهم على خوض شوط إنتاجي جديد في انتظار الرحمة من السماء خاصة في المناطق البورية، نجد وبكل أسف كل العوامل المحيطة بالفلاحين محبطة تحفز على التراجع لأنها تقوي الخوف وتجعل الإقدام مغامرة كما سميناها، فأثمان البذور وأثمان الأسمدة والمواد الكيماوية مرتفعة وتعرف سوقها سوء في التسويق وفوضى في الجودة والأثمان نسبة الوسطاء والمضاربين في ارتفاع مستمر والحماية اللازمة للمنتوجات الفلاحية بما يصون مصالح المنتجين والمستهلكين على السواء تظل غائبة.

فالفساد الإداري في جميع مناحي الحياة، بالمجال القروي المستمر بل وأخذ في الاستفحال والتمادي ويتجلى على الخصوص في طريقة أهداف الدعم الموجهة للعلف وللسقي بالتنقيط وزراعة الفواكه.

بخصوص المجال القروي بصفة عامة ومعاناة ساكنته وأسباب هذه المعاناة نؤكد على مواقفنا وآرائنا التي عبرنا عنها في مناسبة القوانين المالية السابقة أثناء مناقشة ميزانية الوزارة المشرفة، ونؤكد أيضا على الحلول التي اقترحناها للنهوض بهذا المجال الذي يحتل مكانة زيادية للعب أدوار مهمة في كل سياسة تطمح لأن تكون تنموية، ونؤكد ثالثا على ما اعتبرناه مدخلا للاهتمام بالعنصر البشري حين سطرنا أهم عناصره في شكل نقط ذات طابع مطلب استعجالي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إن إجراءاتكم لمحاربة آثار الجفاف وكما أكدنا على ذلك بمناسبة سؤال محوري أعقبته مناقشة السنة الفارطة لم تتعد في تقديرنا حدود التعامل الموسمي مع نتائج كانت لها أسباب أعمق وذات طابع هيكلي بنيوي ترتبت عنه سياسة العهود السابقة وتظافرت لتفرز ظاهرة خارجة عن سياق الطموح الحكومي الملوح به في الخطابات، هذه الأسباب تزداد يوما بعد يوم أشد صلابة في مقاومة كل الأهداف والمرامي المعلنة، إن مخلفات الجفاف أنتجت تراكما في الديون التي أثقلت كاهل الفلاحين وجعلتهم في حالة يصعب معها الإنخراط في المغامرة إنتاجية جديدة، لذلك وعوض أن يعمل جميع الفاعلين في المجال القروي على توفير شروط مشجعة للفلاحين لتحفيزهم على خوض شوط إنتاجي جديد في انتظار الرحمة من السماء خاصة في المناطق البورية، نجد وبكل أسف كل العوامل المحيطة بالفلاحين محبطة تحفز على التراجع لأنها تقوي الخوف وتجعل الإقدام مغامرة كما سميناها، فأثمان البذور وأثمان الأسمدة والمواد الكيماوية مرتفعة وتعرف سوقها سوء في التسويق وفوضى في الجودة والأثمان نسبة الوسطاء والمضاربين في ارتفاع مستمر والحماية اللازمة للمنتوجات الفلاحية بما يصون مصالح المنتجين والمستهلكين على السواء تظل غائبة.

فالفساد الإداري في جميع مناحي الحياة، بالمجال القروي المستمر بل وأخذ في الاستفحال والتمادي ويتجلى على الخصوص في طريقة أهداف الدعم الموجهة للعلف وللسقي بالتنقيط وزراعة الفواكه.

ظاهرة المحميات الخارجة عن دولة الحق والقانون التي تمنع دخول مفتشي الشغل الى ترابها وترفض تطبيق قانون الشغل بكل محتوياتها وهي ظاهرة أخذة أيضا في الانتشار.

- استمرار الغياب التام على مستوى الاهتمام بالعنصر البشري ضدا على القانون.

- استمرار الضعف على مستوى البنيات التحتية وهو ما يشكل مظهرا من مظاهر التمايز المجالي.

- استمرار ضعف الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وسكن.

- غياب الاهتمام بالتأطير الفلاحي لإرشاد وتوجيه الفلاحين لما هو أفيد وأنفع لطموحهم الإنتاجي.

إن إنقاذ المجال القروي مع بداية الموسم الحالي يقتضي محاربة الفساد الإداري ومحاربة المضاربات والوساطات وحماية المنتوج الفلاحي وترشيد الفلاحين وتمويل مشاريعهم في المجال وضبط سوق الأسمدة والمواد الكيماوية والبذور، هذه وغيرها كلها شعارات تقتضي لتطبيقها بنجاعة أن توضع على طريق ذات أربعة خطوط :

1 - استراتيجية فلاحية ترتكز على قاعدة توزيع الأراضي المسقية للانتقال من محاربة آثار الجفاف الى محاربة الجفاف، مع الاهتمام بوضع خريطة فلاحية ترتكز على التخصص وفق دراسة علمية للتربة والخصوبة وصلاحية نوعية المنتوج الملائم للمناخ.

2 - إن نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب تجاوز أسلوب وضع السياسة الفلاحية دون تحصين تحقق أهدافها بآليات الصيانة والتتبع بالميدان.

3 - الاهتمام بالعنصر البشري بالشكل الذي يجعله الهدف من تنشيط المجال الفلاحي بداية ونهاية.

4 - وضع هذه الاستراتيجية في إطار تضافر كل الجهود الحكومية للنهوض بالمجال القروي على مستوى البنيات التحتية والخدماتية.

وختاما تقتضي استعجالية إنقاذ الموسم الفلاحي الحالي العمل على:

أ - جدولة ديون الفلاحين وإلغاء الفوائد.

ب - الإسراع بالتمويل الموجه للموسم الفلاحي الجاري.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، حضراتي السادة الآن نستمع الى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية على مداخلات وتساؤلات السادة المستشارين، فليتفضل السيد الوزير المحترم.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

في البداية أود أن أتقدم لكم جميعا- أيها السادة- بالشكر على الملاحظات وعلى الانتقادات وعلى كل ما أتيتم به من إرشاد سنستفيد من دون شك منه وسنعمل من أجل بلورته على أرض الواقع، إنما أود كذلك السيد الرئيس، أن أقوم برفع بعض الالتباسات التي شعرت بها من خلال تدخلات السادة المستشارين، فأولا قبل أني لم أت بشيء جديد، فمن دون شك أن الأوضاع والظروف لم تتغير في جوهرها بالنسبة لحياة الفلاحين نتيجة لاستمرار الجفاف وانعكاسات هذا الجفاف على حياتهم اليومية وبالتالي من دون شك أنني أشرت إلى مشاكل وقضايا نعرفها جميعا منذ مدة طويلة من الزمن ولكن لازالت قائمة في حد ذاتها، ثم لابد أن أقول أن من آخذني على هذا الأمر لم يات بدورها بشيء جديد فحبذا لو تقدم لنا بابتكارات مهمة جدا في ميدان السياسة الفلاحية لكننا سعداء بالأخذ بها.

الالتباس الثاني الذي أود أن أرفعه هو ما نسب إلى من خلال أن البرنامج الذي جرى قبل أيام في إحدى محطات التلفزة فالحوار كان بالفرنسية وقلت بالضبط أن المغرب ليس بلد ذا مؤهلات فلاحية **Ce n'est pas un pays à vocation agricole** وهذا فرق كبير بين بلد فلاحي وبلد ليس له المؤهلات الفلاحية، وفي تدخلاتكم علمنا أننا نعاني من قلة التساقطات من عدم تنظيمها من مشاكل تؤدي الى ضعف الإنتاج وهذا هو معنى بلد لا يتوفر على مؤهلات فلاحية، وقلت كإضافة

أننا إذا كنا بلد غير ذي مؤهلات فلاحية فنحن بلد رعوي بالأساس وتاريخنا يشهد على ذلك، فنعلم جميعا أن مناخنا هو مناخ شاذ في حد ذاته حيث أن الأمطار عندما تتساقط، تتساقط في فترات مطبوعة بكون النباتات تكون في فترة ركوض أي أن اليوم يكون قصير والتشميس عموما ضئيل وبالتالي النباتات ليست في حاجة الى كميات كبيرة من الماء في حين أنه في الفصل الحار في الفصل الذي يكون فيه اليوم طويل والذي تكون فيه حاجة ملحة للماء في ذلكم الفصل لم تأت السماء ولو قطرة ماء.

فأظن أن لابد أن نعي ماذا نقول وأن لا نقول الناس ما لم يقولونه، فأنا أقول وأؤكد على أن بلادنا ليست بلاد ذات مؤهلات فلاحية، ولكن عدد كبير من سكانها يعيشون ويقتاتون من الفلاحة بشطريها أي الزراعة من جهة وتربية المواشي من جهة أخرى، فأظن أن هذا شيء كان علي أن أوضحه للسادة المستشارين حتى لا نبقى في نوع من الالتباس، والجميع يعلم أن الحبوب إذا ما أردنا أن تنمو بشكل طبيعي يجب أن تتوفر على الأقل على 500 ملم من المطر، والمناطق التي تتساقط فيها الأمطار بهذه الكمية في بلادنا قليلة ثم نعلم جميعا أن هذه الأمطار لا تتساقط بشكل منتظم وبالتالي في الفترات التي نحن في حاجة الى الماء أحيانا ينقطع هذا الماء من السماء، الالتباس الثالث الذي أود أن أرفعه وهو المتعلق بعيد الأضحى فليطمئن الجميع عيد الأضحى سيكون وسنكون متوفرين على ما يكفي الماشية إن شاء الله القيام بذلك، والآن أود أن أدخل الى صميم الموضوع وأن أتطرق الى بعض الأشياء التي أشرتم إليها والتي تقدمتم بمؤاخذات في محلها، أحيانا مؤاخذات مشروعة وأحيانا مؤاخذات جائرة.

ففيما يخص البذور، البذور فعلا هذه السنة لا نتوفر على الكميات التي من شأنها أن تغطي كل الأراضي التي تنوي بذرها بشكل منتظم والسبب في ذلك طبعا يعود طبعا الى الجفاف حتى لو أردنا حتى لو كانت لنا الإمكانات أو كنا نتوفر على خاتم سليمان لما استطعنا التوفر على الكميات الضرورية من البذور، يقول قائل أن الحكومة لم تقم بما يجب للبحث عن البذور ولاسيما بذور الشعير، في هذا المضمار- أيها السادة- أود أن أثير انتباهكم الى شيئين:

1 - حسب المعلومات التي نتوفر عليها وحسب التحريات التي قمنا بها بدا لنا بأن المحصول الذي حصلنا عليه في السنة الماضية على قلته لم يسوق معن هذا أنه تركه أصحابه ليستعملونه كبذور، وإذا كان مرتفعا الآن فيصل أحيانا الى أزيد من 500 درهم للقنطار فسأقول هنيئا لمن ادخر هذا الشعير فهكذا يمكن أن يعوض ما ضاع فيه خلال سنة من المدخول ولنعلم بأن من يقوم ببيع هذا الشعير ليسوا بالضرورة أن يكونوا مضاربين بل هم فلاحون يقتاتون من هذا الشعير ويبيعونه لمن يريد أن يبذر هذا الشعير.

2 - من جهة أخرى وهذه هي الملاحظة الثانية أو الإطارة الثانية، لقد قامت الحكومة بتحريات في مجموع البلدان التي تتوفر على شعير قابل للنضج وللإنتاج في بلادنا أي ملائم لمناخنا، وفعلا قمنا ببحث عن ذلك في تونس ولم نجد بالثمن المقبول الذي يمكن أن نتحمله، وبحثنا عن ذلك كذلك في دول عربية أخرى ولم نستطع الحصول على الكميات الكافية، كل ماحصلنا عليه آت من اسبانيا بالأساس وكانت كميات هزيلة مقارنة مع الحاجة الملحة التي نعاني منها الآن.

من دون شك أن هناك مسؤولية للدولة راجعة في سنوات ماضية لكونها عندما فوتت حق إنتاج صنف من الشعير ذي القيمة المرتفعة وهو صنف العنصر، لما فوتت هذا النوع من الشعير الى شركة خصوصية تقوم بإنتاج البذور لم تأخذ الاحتياطات الضرورية لصيانة المكتسب المغرب ولم تقم بالصيانة كذلك أو إرغام تلك المؤسسة على إنتاج كميات معينة من تلكم البذور لتخصيصها للسوق الوطنية، فهذا معطى سنقوم بالبحث فيه، ولكن مع كل أسف لا يمكن أن نتخذ أي إجراء في شأن تأذيب أو غير تأذيب نظرا لكون هذا داخل في معاملات تجارية يمكن ماكان فيها واحد النوع من التفريط من طرف المؤسسات التي قامت بالبحث والتي حصلت على هذا النوع من الشعير ولكن لم تصن مكتسبها ولم تعتم بحمايته بالنسبة للمستقبل، فيما يخص كذلك الأسمدة يعلم الجميع أن الأسمدة هي حرة والدولة لا تتدخل في وضع الأسعار والأثمان، ولكن رغم ذلك كان هناك مجهود أدى في نهاية المطاف الى أن المكتب الشريف للفوسفاط قام بتخفيض ما بين 10و 14 من ثمن الأسمدة التي ينتجها وهي أسمدة بالأساس فوسفاطية وأحيانا نكون في حاجة الى أسمدة غير فوسفاطية للقيام بالعمل الفلاحي.

هناك من تساءل لماذا الأسمدة المستوردة لها أسعار انخفضت بنسبة أكبر من انخفاض المنتوج المحلي المغربي، ونحن بلد منتج للفوسفاط، أظن أن الجواب هو جواب اقتصادي صرف من دون شك أن كلفة الانتاج في بلادنا لأسباب كثيرة منها أننا نستورد حتى الآلات التي تحول هذا المنتوج الخام تكلف الكثير وبالتالي ثمن الإنتاج يبقى مرتفعا ولا يمكن لنا أن ننافس المنتوج الذي ياتي من الخارج، هذا تأويل أتقدم به ولكن بدون شك أن له نصيب من الصحة، فيما يخص الوقود هناك من ذكر باتفاق ماي 1997 وهم على صواب فعلا الحكومة آنذاك التزمت بتخفيض سعر المازوط بالنسبة للقطاع الفلاحي، ولكن في ذلك الحين كان ثمن البترول ومشتقاته ثمنا بخسا والآن الظروف تغيرت ولا يمكن لنا أن نتحمل كل العبء عندما أقول أتحمل لا أعني الحكومة بل أعني المواطنين أجمع، فأظن أن هذا المعطي يجب أن نأخذه بعين الاعتبار علما بأننا خضنا في الواقع في تخفيض هذا الثمن عندما تقرر عدم عكس زيادة ارتفاع مشتقات البترول على المازوط في الشهر الماضي، وتجدد هذا القرار بالنسبة لهذا الشهر فهذا معناه أننا خضنا تدريجيا في تطبيق هذا الالتزام الذي يجب أن نصل إلى حل مريض بالنسبة لجميع من يعنيهم الأمر.

وأصل الى إشكال التمويل فأيها السادة عندما استمع إليكم أظن بأن الصندوق الوطني للقرض الفلاحي عليه أن يعلن عن إفلاسه وأن يقفل أبوابه لأن المقترحات التي تتقدمون بها ستؤدي حتما الى عدم تحمله إمكانية الاستمرار في الحياة أنه هو بنفسه يقترض أموال من الخارج وعليه أن يؤدي ثمن تلك الأموال التي يقترضها ثم علينا أن لا ننسى أن لولا الصندوق الوطني للقرض الفلاحي كما وجدنا أنفسنا في أزمات اجتماعية لا حل لها، فالصندوق الوطني للقرض الفلاحي منذ مدة من الزمن قام بخدمات جليلة وأفقذ عددا كبيرا من الفلاحين الصغار والمتوسطين والكبار.

طبعا هناك تجاوزات حصلت والجميع على علم بذلك، هناك من بين التجاوزات أن الكبار لا يؤدون ماكان يجب عليهم أن يؤدوه في وقت كنا نتمتع بأمطار كافية، والآن طبعا نؤدي سوء التدبير، نؤدي ثمن التخلي على الواجب الوطني من طرف عدد كبير من المستغلين الفلاحيين الكبار بالأساس.

لذلك أيها السادة والسيدات ولو أن السيدات غير موجودات هنا أيها السادة فلابد أن نقوم بنوع من التحري ونوع من إدخال النسبية في كلامنا وفي مهماتنا، ثم عليكم ألا تنسوا أيها السادة أن مشروع القانون الذي يعيد النظر في هيكل وهيكلة القرض الفلاحي هو بين أيديكم وعليكم أن تقوموا بالتعديلات الضرورية إن رأيتم أنها ضرورية فعلا لجعل هذه المؤسسة تقوم بواجبها، كذلك هناك مؤاخذات طرحت بالنسبة لصندوق القرض الفلاحي وقال قائل بأن هناك قرارات توقيف منح القروض للفلاحين، فأرجو ممن تقدم بهذه الملاحظة أن يأتينا بالمعطيات الدقيقة بل بأسماء المؤسسات ومكان وجودها حتى نتمكن من اتخاذ الإجراءات الضرورية إن اقتضى الحال، ولكن لا يمكن أن نقول كلام يبدو فضفاضا دون أن ناتي بالحجة والدليل، وأصل الى إشكالية إعادة الجدولة، أيها السادة في تدخلي الأول قلت بأن إعادة الجدولة كما هي مقترحة الآن لا تسمن ولا تغني من جوع، وقلت بأننا منكبون في وزارة الفلاحة على دراسة إمكانية وضع جدولة على 20 سنة بقيمة فائدة مناسبة وأضفت أنني أتمنى على الله أن يكلل هذا المجهود بالنجاح في إطار الحكومة وفي إطار كل من يهمهم الأمر، فهذا معناه أن الباب غير مسدود بل لابد أن نجتهد لنصل الى مانصبو إليه جميعا خدمة للفلاحة في هذا المجال وخدمة للفلاحين الذين تضرروا كثيرا من عقدين من الجفاف أو تقريبا عقدين من الجفاف.

تم أصل الى مشكلة التأمين الفلاحي فلابد أن أقول بصوت عال أن الدولة لا تؤمن من يؤمن هي مؤسسات للدولة نصيب فيها ك (لاماندا) ولكن هي مؤسسة تكونت بإرادة الفلاحين وليس للدولة أن تفرض عليها أي شيء، طبعا الدولة تساعد وتدعم هذا العمل وحبذا لو كنا نتوفر على مؤسسات للتأمين تقبل القيام بعملها على مستوى الوطن برمته ولكن ذكرتم أن حتى البنوك ترفض دعم العمل الفلاحي وتحمل المخاطرات والعمل الفلاحي، فأظن أن هناك لابد أن نتوجه بنداء الى مؤسسات التأمين لتقوم بعملها ولتعتبر القطاع الفلاحي بمثابة القطاعات الأخرى التي تقوم بتأمينها، فبعد التأكيد على ذلك أقول بأن ظاهرة التأمين يجب أن تعمم على جميع أنحاء البلاد ولكن تبقى اختيارية لا يمكن أن نفرض ذلك على أي كان حتى وإن كان القرض

الفلاحي يطالب من يرغب في الحصول على هذا القرض أن يؤمن التوظيفات والاستثمارات التي يقوم بها.

فيما يخص مكانة صندوق التنمية الفلاحية فلا يمكن أن نقول أن هذا الصندوق عاجز فهو يؤدي خدمات جليلة للقطاع الفلاحي من دون شك أنه في السنوات الماضية كان يستفيذ منها أساسا المنتجين الكبار وعلينا أن نصحح ذلك ولكن دون التفريط ولا الإفراط لابد أن نتعامل مع هذا الصندوق بما يجب من حذر أولا ومن وعي ويقظة في تدبير هذه الأموال التي هي أموال الشعب ولا يمكن أن نزج بها في ميادين لا تأتي بأكلها، إذن هذا فيما يخص عوامل الإنتاج، هناك طبعا عدد من المداخلات التي أشارت الى ضرورة جعل برنامج محاربة الجفاف جعله برنامجا مستديما، فنحن نفكر في ذلك بجد وفعلا نتوفر على صندوق وهو صندوق التنمية القروية التي عليه أن يقوم بهذا العمل وسنسعى الى تنظيم العمل الحكومي على مستوى الأرياف حتى نحسن من ظروف عيش ساكنة الأرياق ويمكن أن نقول بأن من بين النتائج الأساسية التي تحققت من خلال برنامج مناهضة الجفاف هو أننا خففنا من نزوح سكان الأرياف الى المدن، وبالتالي يمكن أن نقول بأن المجتمع تمكن من اقتصاد أموال كثيرة لأن انتشار الأحياء الهامشية وطفح المدن يكلف الكثير، وحبذا لو وجدنا اقتصاديين يقومون بعمل مقارنة بين ما يكلفه تجهيز المدن بالطرق والإنارة وبالمدارس وبالمستشفيات وبكل العناصر المكونة للحياة اليومية حبذا لو وجدنا اختصاصيين واقتصاديين يقومون بمقارنة بين هذه التكلفة وتكلفة تنمية الأرياف.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير استسمح لأن الوقت ما بقاش عندنا كثير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

فعلا السيد الرئيس استسمحكم أنا سأقف عند هذا الحد إنما أود أن أقول بأن مثل هذه القضايا لا يمكن أن نقتصر في نقاشها في جلسة عمومية، فالأصح والأجدى هو أن نلتقي في إطار اللجن المختصة وأن نعمق التفكير والمناقشة في هذه المواضيع كلها، واستسمحكم السيد الرئيس وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم،

الآن أطلب من السادة المستشارين المحترمين أن ما قيل من السادة المستشارين فيه الكفاية وأن الجواب ديال السيد الوزير الذي أعطى فيه عدد من النقط الإيجابية وكما جاء على لسان السيد الوزير أن غادي تعمق المناقشة أكثر داخل اللجنة فأطلب من السادة المستشارين لأن بقت لنا 20 دقيقة على البث التلفزي هناك أسئلة غادي نعطيكم الكلمة، هناك أسئلة أخرى تتعلق بوزارة الفلاحة والمياه والغابات والوظيفة العمومية إيلا سمحتو السادة المستشارين أنه نمر مباشرة لهذه الأسئلة.

الكلمة للسيد الرئيس.

المستشار السيد عقا الغازي:

شكرا السيد الرئيس،

لتصحيح نقطة أنه سمعت رسالة تقرات هنا وفيها مغالطة لتصحيح تلك المغالطة أن إسم الحمزاوي الذي قلتم أنه استقال من فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لم يمض مع فريقنا فقط للتصحيح، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، اذن نسجل هذا.

الآن أيها السادة المستشارون المحترمون ننتقل فيما يلي الى بقية الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال فالبطبع هناك الأسئلة التي كانت موجهة الى السيد وزير الاقتصاد الإجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية وردت على الرئاسة رسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يطلب فيها تأجيل هذه الأسئلة الى الجلسة الموالية المقبلة إن شاء الله. أما الآن السؤال الموالي الموجه أيضا الى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول تكريم المواطن بالعالم القروي للمستشارين المحترمين السادة أحمد الديبوني، مومن البشير، محمد السلامي، سعيد التدلاوي، على الخضراوي، عادل المعطي، عبد القادر لبريكي، ابراهيم السالمي وكبور الماسي، فليتفضل أحد المستشارين لإلقاء السؤال.

المستشارالسيد ابراهيم السالمي:

سيدي الرئيس،

السيدين الوزيرين المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

لا يخفى عليكم أننا نتابع العمل الحكومي من خلال البرنامج الذي عرضتموه على أنظار البرلمان بغرفتيه، وقد تضمن مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والإجتماعية من بينها الاهتمام بمشاكل العالم القروي الذي يحظى بالتفاتة ملكية سامية، وقد أكدتم غير ما مرة على تحصين المواطن بالعالم القروي وتوفير كل الوسائل الداعمة للاستقرار بهذا العالم الذي لازال يلتمس ما يمكن أن تحققه الحكومة من خلال ما أسمته بالبرنامج الطموح.

من الواضح أن العاهل الكريم جلالة الملك محمد السادس نصره الله يهتم كثيرا بالعالم القروي ويطمح لإقامة توازن بين الحواضر والبوادي من أجل تدارك التأخر الحاصل في مجالات التنمية الاقتصادية والإجتماعية بهدف تلبية متطلبات حياة الإنسان المغربي بالعالم القروي لأن بلادنا في حاجة لاستثمار العنصر البشري في البوادي والقرى وإحداث قفزة نوعية للتنمية وتجهيز العالم القروي وتكريس نهج اللامركزية للتنمية لأن سكان البادية يشكلون عنصر التوازن في المجتمع المغربي وإذا تم الإخلال بهذا الجانب فإن أوضاع المجتمع برمته تكون معرضة للمشاكل وعدم الاستقرار لأن كل المشاكل التي يعاني منها المغرب ناتجة عن التهميش الذي عاشه العالم القروي في ظل سياسة اللاتوازن التي تكرس في عمقها هشاشة البنيات التحتية كتجهيزات أساسية من طرق، مدارس، ماء شروب، كهرباء مراكز استشفائية الى غير ذلك.

كيف يمكننا في هذه الوضعية المزرية التي تعيشها ساكنة العالم القروي أن ندعو المواطن المغربي للاستقرار بهذا الفضاء الواسع مع أنه لم ينعم بما تنعم به الحواضر؟ من هذا المنطلق وبناء على ماذكرنا من المعاناة التي يعشيها العالم القروي نطرح عليكم السؤال التالي: ماهي الإجراءات التي هيأتها الحكومة لإعادة الطمأنينة لساكنة العالم القروي وتكريم المواطن بالفضاء القروي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الآن الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس، .

السادة المستشارون،

في البداية لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الى السادة المستشارين الذين تقدموا بهذا السؤال وأن أعلن عن مشاطرتي لهم مضمونا وروحا. فالبفعل فإن العالم القروي يحظى باهتمام خاص لدى جلالة الملك، ولعل إدماج برامج تهم العالم القروي لتمويلها من صندوق الحسن الثاني للتنمية والحيز الذي ناله في رسالة جلالته التوجيهية الى السيد الوزير الأول حول إعداد المخطط الخماسي لخير دليل على ذلك، وكما تعلمون أكدت الحكومة في تصريحها حول تنمية العالم القروي على ضرورة وضع استراتيجية للتنمية تساعد على نمو اقتصاد سريع وتضاعف فرص التشغيل لفائدة السكان الفقراء وتوسيع مجالات استفادتهم من المرافق الاجتماعية الأساسية.

ولتجسيد هذا التوجه اتخذ في نونبر من سنة 99 إجراء أولي يتمثل في إنشاء المجلس الوزاري الدائم للتنمية القروية برئاسة السيد الوزير الأول، وفي هذا الإطار وضعت وزارة الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات استراتيجية للتنمية الفلاحية والقروية ترتكز على المبادئ التالية:

1 - التنمية البشرية هي الركيزة الأسمى للتنمية الفلاحية والقروية.

2 - تنمية الانتاج الفلاحي بهدف تحقيق الأمن الغذائي وتلبية حاجات التصدير.

3 - تنمية الدخل وتوفير فرص الشغل بالعالم القروي.

4 - إحداث وتنويع فرص الشغل على طريق دعم الأنشطة الغير الفلاحية بالعالم القروي.

5 - المحافظة على الثروات الطبيعية والحد من تلوث البيئة.

6 - تقليص الفوارق الجهوية وداخل الجهات في ميادين البنيات التحتية والخدمات التجارية وتهيئة التراب الوطني.

وتمت ترجمة توجهات هذه الاستراتيجية الى برنامج عمل تم تحضيرها في مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والإجتماعية

2000-2004 في إطار أشغال اللجنة المختصة للتنمية الفلاحية والقروية مع إشراك كل الفاعلين في العالم القروي بما في ذلكم القطاعات الحكومية المعنية والجمعيات المهنية والقطاع الخاص.

وعملت الحكومة على إعداد مجموعة من البرامج الهامة والفعلية لفائدة القطاع الفلاحي والعالم القروي تتمثل في انطلاق عدة أوراش نذكر من بينها:

1 - وضع برامج مندمجة في إطار القانون 33-94 المتعلق بدوائر الاستثمار بالأراضي الفلاحية غير المسقية، حيث تم التعرف على 200مشروع منها 25 في طور الإنجاز واقتراح 71 في إطار المخطط الخماسي.

2 - وضع استراتيجية وطنية لتنمية وتحسين مراعي تعتمد إشراك ذوي الحقوق في جميع المراحل.

3 - إعداد البرنامج الوطني لتكوين الشباب القروي الذي سيهم 300 ألف شاب وشابة منقطعين عن الدراسة في أفق 2010 عبر تلقينهم مختلف المهن والحرف التي من شأنها أن تساهم في تكوين جيل جديد من الفلاحين وتوسيع مجال الأنشطة الاقتصادية في العالم القروي.

4 - تنفيذ برنامج وطني وظيفي لمحو الأمية بالوسط القروي في إطار شراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني والإسراع في إعادة تنظيم التكوين المهني الفلاحي.

5 - دعم مقاولات الشباب خريجي المعاهد الفلاحية وتنظيم وتقنين ممارسة مهنة تسويق المبيدات وباقي المواد الفلاحية.

6 - البرنامج الوطني لتأمين إنتاج حد أدنى من الحبوب بالمناطق السقوية والبورية الملائمة.

7 - برامج قطاعية تهم الزيتون والحوامض والنخيل وتربية المواشي.

السيد الرئيس.

إن مفعول استراتيجية التنمية القروية التي وضعتها الحكومة والتي تعمل الوزارة على تنفيذها ضمن المشاريع السالفة الذكر لا يمكن لمس نتائجها إلا في المدى المتوسط والبعيد ويجب التأكيد على أن تنمية العالم القروي يجب أن تكون شمولية فكرية ثقافية اجتماعية تكنولوجية وبيولوجية وأن تكون قضية جميع الفاعلين من فلاحين وقرويين ومتخذي القرار المحليين ومنتخبين ومسيري الجماعات ومصالح تقنية وسلطات، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

هل هناك تعقيب؟ أترجاكم لأن باقي عندنا 10 دقائق من الوقت ولدينا سؤالين التي ستطرح بهذه الجلسة أتمنى أن التعقيب ديالكم مايفوتش دقيقتين على الأقل.

المستشار السيد ابراهيم السالمي:

الجواب القيم الشامل واللي كنتمناو هاذ الشي اللي سردتو علينا السيد الوزير تفقوا عليه، وبالنسبة لإقليم الراشيدية راه هاذ الشي اللي قلتو فيه راه ماوصلو لا صندوق الحسن الثاني ولا هاذ المسائل كلها اللي قلتو راه ماكاين والو من هاذ الشي ونتمناو هاذ الشي نوقفو عليه في أرض الواقع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، أخبر السادة الذين وضعوا الأسئلة على السيد وزير الوظيفة العمومية بعث للرئاسة تيطلب منها العذر لأنه تيقول أنه انتظر من الثالثة حتى السادسة و15 دقيقة وما يمكن لوش يرجع للقاعة، بالطبع لأن طلب من الرئاسة باش تطرح السؤالين دفعة واحدة ويجيب عليها، إلا أنه الرئاسة توصلت بهذه الرسالة تيقول لك هو انتظر من الثالثة الى السادسة والربع مع الأسف أن الوقت باقي ماانتهاش هذه ليست السادسة والربع.. تفضل السيد.

المستشار السيد محمد تيتني العلوي:

أظن أنه هذه الجلسة اليوم حقيقة أنه لم نستفذ منها ولم يستفيذوا منها المستشارون، بالطبع كان الموضوع مهما وهو الموضوع ديال الدخول الفلاحي هذا حقيقة مهم جدا، لكن أترجاك السيد الرئيس على

أساس أنه الأسئلة ديال اليوم اللي كانت غادي تمر اليوم أنها تبرمج هي الأولى في الأسبوع المقبل، وألا نسقط في نفس المشكل أن في اللجنة عاود ديال الأسئلة وإلا غادي ناخذو حقنا في الأسبوع المقبل إن شاء الله، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

كونوا متأكدين السيد المستشار المحترم أن جميع الأسئلة التي لم تطرح اليوم غادي نبرمجها هي الأولى في المكتب يعني تكون هي الأولى في الأسبوع القادم، تفضل السيد.

المستشار السيد الصوالحي بوزكري:

السيد الرئيس،

بغيت نعبر لك باسم الفريق ديالي الحركة الشعبية عن استغرابنا لموقف السيد الوزير، السيد الرئيس نطلب من مكتب المجلس، أن ينظر في هذا التعامل، نحن في فريقنا لا نقبل هذا التصرف ونعتقد أن هذا التصرف من طرف الحكومة غير مسؤول، مع الأسف السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان غائب وهو الآخر غيابه غير مفهوم، لذلك نحمل المكتب هذه المسؤولية لتحديد تعامل الحكومة مع المجلس، نحن كنا نعمل والموضوع كان من الأهمية بمكان أما أن يقول لنا الوزير أنه انتظر وغير مستعد للرجوع الى القاعة نحن لا نرغبه هو مطالب بأن يكون رهن إشارة ممثلي الأمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، غير لدينا سؤال، تفضل.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس،

غير اللي بغينا نسجلو باسم فريق الاتحاد الدستوري على أننا لا نرضى على وزير من حكومة صاحب الجلالة أن يفتري الكذب على أنه انتظر الى غاية الساعة السادسة والربع كما صرحتم بذلك، السادسة والربع حسب القانون السيد الرئيس والآن نودي على السيد الوزير قبل الوقت ب 15 دقيقة واعتذارات من هذا النوع نحن نرفضها ونسجل تحفظنا في معاملة الحكومة مع المجلس الموقر بهذه الطريقة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا ملاحظاتكم نأخذها بعين الاعتبار، الآن ننتقل الى السؤال الموجه الى السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية المكلف بالمياه والغابات حول تحديد الملك الغابوي للمستشارين المحترمين السادة أحمد الديبوني، محمد السلامي، سعيد التدلاوي، كبور الماسي، محمد هلال، عادل المعطي، ابراهيم السالمي وعلي الخضراوي، إسماعيل قيوح، الميلودي عفوت، أبو بكر عبيد فليتفضل أحد السادة المستشارين لإلقاء السؤال.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

ندرك جميعا الأهمية التي تكتسيها الثروة الغابوية ببلادنا ومن تم فإننا نتقاسم الاهتمامات المشتركة في مجال الحفاظ على هذه الثروة وصيانتها من العبث والضياع وقطع الطريق أمام كل من يحاول أن يستغل الملك الغابوي بطريقة غير شرعية ويعتبر إحداث وزارة خاصة بهذا القطاع ضمن حكومة التناوب دليلا على الأولوية التي تكتسيها العناية بالملك الغابوي والرغبة في الارتقاء به الى المستوى المنشود، إلا أننا نلاحظ بأسف عميق أن الوثيرة التي تسير عليها مسطرة تحديد الملك الغابوي جد بطيئة مما يجعل الملفات المتعلقة بهذا الجانب تنتظر شهورا وأعواما في غياب ديناميكية جديدة للنهوض بهذا القطاع، وفي هذا الإطار نود أن نسأل سيادتكم عن الإجراءات الفورية التي سوف تتخذونها للقضاء على هذه الظاهرة وسن مسطرة جديدة أكثر فعالية ونجاعة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الآن الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد حسن معوني الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة مكلف بالتنمية القروية:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية بغيت نشكر السادة المستشارين اللي وضعوا السؤال وكذلك بغيت نأكد لهم أن الوزارة وزارة المياه والغابات مقتنعة بالدور خصو يتعطى لهذه العملية القانونية ديال تحديد الملك الغابوي وكذلك الأراضي اللي مجاورة لها لأن العملية مرتبطة بالتأمين وكذلك بالإنعاش ديال الاستثمار في هذا المجال في بلادنا، ولهذا جعلت الوزارة من هذه العملية أولوية رئيسية اتخذت جميع التدابير التقنية والتنظيمية والمالية بتنسيق مع كل الأطراف من سلطات ومنتخبين وذوي الحقوق باش تنجح العملية تنفيذا للتعليمات ديال المرحوم جلالة الملك الحسن الثاني بإفران سنة 1996، إيلا جينا نشوفو الصعوبات ونقارنوهم مع الإنجازات اللي تعملو تنوجدو أنها إنجازات جد مشجعة لأن تعمل التحديد ديال 620 ألف هكتار من الغابة وكذلك 2 الملايين و800 ألف هكتار ديال الحلفاء، ومشروع القانون المالي لهذه السنة سنة 2001 تبرمج الشطر الآخر من العملية واللي غادي يهم 325 ألف هكتار، وباش تعطي دينامية جديدة كما جاء في السؤال ديال السيد المستشار، السادة المستشارين دينامية جديدة للسير بهذه العملية الوزارة ترتكز على منهجية ديال الحلول التواضقية المطبوعة بالحوار والشفافية وتتعطى كذلك الوقت للسكان ذوي الحقوق المجاورين للغابات باش يدافعو عن الحقوق ديالهم، وبالأساس اعتبار المصلحة العامة للبلاد كمنطلق أول وقبل كل شيء.

ولتفعيل عملية التحديد وإنجاحها الوزارة مركزة على تصفية الأجواء ما بين الأعوان ديال المياه والغابات والسكان المجاورين أو السكان المعنيين باش يكونوا شركاء فاعلين في المحافظة وفي التنمية ديال القطاع الغابوي وكذلك التعرضات كتدرس وهذا هو اللي تيوضع بعض العراقيل للتحديد وكاين هاذ البطء أن الآن غادي يكونوا التعرضات كلهم تيدرسوا داخل لجن محلية وإقليمية وبالمشاركة ديال السلطات المحلية والممثلين ديال السكان، وأخيرا الوزارة غادي تعمل على تأهيل القوانين اللي كتنظم العملية ديال التحديد لأن حتى هي فيها واحد الشوية ديال البطء، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم، هناك تعقيب؟ شكرا.

السؤال الأخير في جدول الأعمال موجه الى السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير المكلف بالإسكان غير موجود، ولا تقديم أي عذر، إذن غادي نحتفظو بالسؤال بطبيعة الحال وسنناقش هذا المشكل غياب الحكومة في المكتب حتى يتسنى للجميع معرفة هذه الطبيعة التي يعامل بها المجلس، تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة مكلف بالتنمية القروية:

كان واحد التدخل السيد المستشار على وجود السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان أن كاين الملف ديالو هنا وكان الوزير المكلف العلاقات مع البرلمان وكان أو صاني باش إيلا كان شي تدخل أنوب عليه هذا هو الملف ديالو راه هنا، والسي بوزبع راه موجود في البرلمان.

المستشار السيد أحمد بنا:

بخصوص السؤال المقدم من طرف المستشار اللي كينتمي للاتحاد الدستوري واللي الوزير الآن غائب بدون عذر مع العلم أن الأعضاء اللي تقدموا بسؤال متواجدين ولكن احنا كمستشارين تنبقاو جالسين حتى لساعات متأخرة كانتظرو الوقت فاش كيتبرمج السؤال وزير ديال حكومة صاحب الجلالة جاء جلس نصف واعتبر الإهانة لهذا المجلس يعني الإهانة اللي وجه لنا اعتذر اعتذار غير مقبول تيقول جلس حتى للسادسة والربع مع العلم أننا جلسنا هاذي السادسة واقفة بالضبط جلس 10 دقائق إذن نحن نحتج - السيد الرئيس- على هذه المعاملة اللي كتعامل بها معنا الحكومة بالأخص مع مجلس المستشارين نحن نعتبر أنه إهانة لهذا المجلس الموقر.

شكرا السيد الرئيس، وراه كنحتفظو بالحق ديالنا في الجلسة المقبلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد الصوالحي بوزكري:

... بكل صراحة نحن في بداية هذه الولاية الجديدة بكل إخلاص أنه الانطلاقة اعتقد أنها لا تبشر بالخير فما عرفنشاي يعني السلوك ديال الحكومة والتعامل ديال الحكومة بهذه الكيفية، في حين أن الدستور واضح وأن النظام الداخلي واضح وأن هذه الجلسة ديال مساءلة الحكومة ديال مراقبة الحكومة، فأين هي الحكومة، إذا هي لم تكن حاضرة هنا لتجيب ممثلي الأمة؟ هل لكتابة خطوط وتنصرف؟ هل لعدم الحضور وينادى على الوزير ولم يكن حاضرا ولم يقدم اعتذارا، إلى أين نحن ذاهبون السيد الرئيس؟

عليكم في المكتب وعلى السادة رؤساء الفرق أن يولوا هذا الجانب وإلا هذه بداية إقصاء وبداية إهانة خطيرة لا نقبلها، هنا البرلمان بغرفتيه والضامن للديمقراطية وللبرلمان هو جلالة الملك والوزراء إذا لم يعجبهم هاذ الشي تكون فيهم الشجاعة ويقدموا الاستقالة ويمشيو في حالهم، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، تيظهر إذا سمح السادة المستشارين حنا الرئاسة سجلت جميع الملاحظات ديالكم واحنا غادين ندرسها في المكتب وكذلك غادي يبقى عندكم الحق في الجلسة المقبلة باش يمكن لكم تسائلوا حول الموضوع، أشكر الجميع هناك.

المستشار السيد عقا الغازي:

عندي هنا واحد اللائحة السيد الرئيس فيها سؤال لوزارة الخارجية جاء من بعد وزارة التنمية القروية أي وزارة المياه والغابات مافهمتش؟ واش كاين شي لائحة أخرى ولا؟

السيد رئيس الجلسة:

اللائحة اللي موجودة عندي- السيد الرئيس- هي هاذي.

المستشار السيد عقا الغازي:

لا غير باش نعرف هاذ السؤال واش غادي يبرمج؟

السيد رئيس الجلسة:

غادي يبرمج في الجلسة المقبلة إن شاء لأن السيد الوزير غير موجود.

المستشار السيد عقا الغازي:

وأقترح السيد الرئيس كمسؤول عن فريق كما قال المستشار السي بوزكري أنه يقع واحد الاجتماع مع المكتب ومع السيد الرئيس حول هذه الوضعية لأنه لا تقبل أبدا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

سأبلغ ذلك للرئاسة بما حدث، وشكرا لكم.

ورفعت الجلسة.